



## النيابة في صيغ الأسماء

د. نجلاء محمد نور عبد الغفور عطار  
أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية  
قسم اللغة والنحو والصرف - جامعة القرى

## المخلص

أول دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين.

أما بعد:

فموضوع البحث هو درس (النيابة في صيغ الأسماء): درس حكم هذه النيابة في العربية، وقبلها حصر الصيغ المنوب عنها، واستقصاء الصيغ النائية من خلال النظر في كتب اللغة والنحو والتفسير.

واقترضى ذلك أن يأتي البحث في أربعة مباحث، استهلكت بتمهيد في معاني نيابة الصيغ، وفي الصيغ المنوب عنها، ودُيِّلت بخاتمة ضمت نتائج البحث. والمباحث هي:

المبحث الأول: النيابة عن اسم الفاعل.

المبحث الثاني: النيابة عن اسم المفعول.

المبحث الثالث: النيابة عن الصفة المشبهة.

المبحث الرابع: النيابة عن المصدر.

هذا ومما انتهى إليه البحث من نتائج ما يلي:

1. أن اللغة كالحياة، فكما يتناوب في الحياة الأشخاص في أداء الوظائف والمهام، نجد في اللغة تناوب في الجملة الصيغ في أداء المعاني الصرفية.

2. تفاوت التناوب بين الصيغ كثرة وقلة، فمنها ما كثر ومنها ما قل. ومما كثر: نيابة المصدر عن اسم الفاعل والمفعول، ومما قل: نيابة اسم الفاعل عن المصدر.

3. كثرة نيابة الصيغ عن اسم الفاعل، ثم يليه اسم المفعول، وقلة النيابة عن المصدر والصفة المشبهة.

والحمد لله رب العالمين.

**المقدمة:**

حمداً لله وشكراً على نعمائه، وصلاةً وسلاماً على سيدنا محمد خاتم أنبيائه، وعلى صحبه وجميع آله. أما بعد:

فأول ما لاح لي موضوع بحثي هذا (النيابة في صيغ الأسماء) قد كان أثناء جمع المادة العلمية لموضوع رسالتي في الماجستير (العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة)، فقد ضمَّ جراب ما جمعت من شواهد للعدول شواهد قد لوحظ فيها العدول عن استعمال صيغة إلى أخرى، وكانت النية أن يُفرد لها باب في البحث، ولكن استقر الرأي - بعد الجمع والتبويب وتضييق موضوع (العدول) على ما كان بين أجزاء الجملة - على إقصائه؛ لعدم اندراجه تحت العنوان.

ولكن ظلت تلك المادة اليسيرة المندسة بين أوراقِي تشغل البال وتنتظر فرصة مثولها بين يدي، وتقليبي النظر فيها والكتابة عنها. والحق أن موضوع (النيابة في صيغ الأسماء) جدير بالدرس النحوي، فالناظر في كتب النحو واللغة والتفسير كثيراً ما تقف عيناه عند حديث أو إشارة إلى نيابة صيغة عن أخرى، يعبر عنها تارة بالنيابة، وأخرى بالعدول، وثالثة بالتعويض وغير ذلك، مع سرد لشواهد تكثر حيناً في موضع، وتقل في آخر.

ومع ذلك لم يفرد - حسب علمي - هذا الموضوع ببحث يلم مُتَّفَرِّقَ شواهد وشتات أحكامه، ويجمع صيغه النائبة والمنوب عنها، وهذا ما كان وراء اصطفاؤه ليكون محط النظر ومجال البحث والدرس، ساعية من خلال ذلك إلى تحقيق أهداف ثلاثة:

أولها: الكشف عن مدى وقوع ذلك في العربية كثرة وقلة.

وثانيها: حصر الصيغ المنوب عنها، واستقصاء الصيغ النائبة عنها من خلال النظر في شواهد ذلك، والرجوع إلى كتب اللغة والنحو والتفسير.

وثالثها: تبيان حكم تلك النيابة في العربية، وذلك بعرض آراء النحاة فيها على طاولة البحث والمناقشة والمفاضلة بينها والترجيح، والاجتهاد بالرأي فيما لم يُحفظ لنا رأي فيه.

هذا وقد اقتضى موضوع البحث أن يأتي في أربعة مباحث، مستهلاً بتمهيد تضمن في معنى (النيابة في الصيغ) وتحديد الصيغ المنوب عنها ومذياً بخاتمة ضمت نتائج البحث، والمباحث هي:

الأول: النيابة عن اسم الفاعل.

الثاني: النيابة عن اسم المفعول.

الثالث: النيابة عن الصفة المشبهة.

الرابع: النيابة عن المصدر.

وما أجمال لو تبع بحثي هذا درس بلاغي يبحث أسرار النيابة فيما ورد من شواهد بمراجعة كتب التفسير وأقوال البلاغيين.

## تمهيد

## معنى النيابة في الصيغ:

النيابة في اللغة: من ناب عنه، ينوب نوباً ومناباً، بمعنى: قام مقامه. تقول: ناب عني فلان ينوب نوباً ومناباً، أي: قام مقامي<sup>(1)</sup>. وقد تسلسل مصطلح (النيابة) إلى كتب النحو بمدلوله اللغوي فلم يخرج في دلالاته الاصطلاحية عن ذلك، فقد عرّفه الدكتور محمد سمير نجيب البلدي بأنه: إقامة شيء مقام شيء آخر<sup>(2)</sup> وضرب أمثلة لذلك منها: إنابة المفعول والظرف والجار والمجرور عن الفاعل، وإنابة (كل) و(بعض) عن المفعول الملق. فجميع هذا الأنواع النحوية- كما ترى- إنما حلت محل غيرها، وقامت مقامها في الموقع النحوي والحكم الإعرابي.

أما الصيغ في اللغة فهي: جمع صيغة، من صاغ الشيء يصوغه صوغاً وصياغةً وصيغةً وصيغوغةً بمعنى: سبكه<sup>(3)</sup> أما في اصطلاح الصرفيين فالصيغة هي: هيئة الكلمة الملحوظة من حركة وسكون وعدد حروف وترتيب<sup>(4)</sup>.

ومرادي ب (نيابة الصيغ): (أن تنوب صيغة صرفية عن صيغة أخرى في أداء معناها مع زيادة في المعنى أو عدم ذلك). كما هو الحال في نيابة (فعل) و(مفعال) و(فَعَّال) عن فاعلٍ مثلاً، نحو: صبور، ومعطّر وشراب، فهذه الأمثلة نائبة عن (فَاعِل) ودالة على معناه مع دلالتها على كثرة وقوع الفعل، بخلاف نيابة (فَاعِل) عن (مُفَعِّل) ك (عَاشِب) فقد ناب اسم الفاعل من الفعل الثلاثي عن صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ودل على معناه- فيما أرى- دون زيادة.

ومن استعمل مصطلح (النيابة) في التعبير أحياناً عن نيابة صيغة عن أخرى: المبرّد وابن مالك وابن الناظم وأبو حيان وابن هشام والزركشي والصبان<sup>(5)</sup>.

وقد يقول قائل: ولم كان اصطفاء مصطلح (النيابة) مع أن الناظر في كتب النحو واللغة كثيراً ما يقع بصره فيها على مصطلح (العدل) حالاً محل النيابة<sup>(6)</sup>، أو على مصطلح (التعويض) عند بعضهم؟<sup>(7)</sup>.

أقول: الحق بأن مع إمكان استعمال الاثنين موضع النيابة فقد ضربت صفحاً عنهما، فأما الأول: فلئلا يظن اقتطاع هذا البحث من رسالتي للماجستير (العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة). وأما الثاني: فلاقترض افتراض وجود صيغة أصلية في الكلام تم حذفها والتعويض عنها بأخرى، وهو ما لا دليل عليه.

## صيغ الأسماء المنوب عنها:

للکلمة في العربية أنواع ثلاثة لا تتعدها: الاسم والفعل والحرف. والاسم- كما يعرفه النحويون- ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان. وينقسم من جهة الاشتقاق وعدمه إلى قسمين: مشتق وجامد مشتق: وهو ما أخذ من غيره، ك (كاتب)، و(مكتوب). وجامد وهو: ما كان بخلاف ذلك ك (جبل) و(فرس).

وينضوي تحت جناح المشتق: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة. ومما يندرج تحت الجامد: المصدر. ولكل اسم مشتق أو مصدر صيغته التي تنفرد بمعنى لا تنازعه فيه صيغة أخرى، فالمصدر: ما دل على الحدث المجرد من الزمان.

واسم الفاعل: ما دل على من وقع منه الفعل، واسم المفعول: ما دل على من وقع عليه المعنى. والصفة المشبهة: ما دل على وصف ثابت لصاحبه. واسم التفضيل: ما دل على اشتراك شيئين في صفة وزيادة أحدهما على الآخر فيها. ومقتضى هذا التباين المعنوي بين الصيغ التزام كل صيغة بمعناها، فلا تحل صيغة موضع الأخرى. فإذا اقتضى المعنى اجتلاب اسم الفاعل لم يصلح أن يوضع موضعه اسم المفعول، وإذا استلزم الإتيان بالصفة المشبهة لم يصح إحلال المصدر مكانه، فأنت تقول مثلاً: أنا ضارب زيداً غداً- إن أردت الإعلام بإرادتك إيقاع الفعل على المفعول (زيداً)- ولا تقول: مضروب. فإن قصدت الإعلام بوقوع الضرب عليه اجتلب اسم المفعول، فيقال: زيد مضروب. ولا يقال: أنا ضارب، وهكذا.

ومع أن هذا هو الأصل- أعني أن يكون لكل صيغة معناها الذي تؤديه ولا تنازعها فيه صيغة أخرى- فإننا نجد من الصيغ ما قد حل محل غيره، وقد جاء ذلك في بعض المواضع نادراً وفي بعضها قليلاً، وفي أخرى كثيراً. ومقتضى اختلاف ذلك كثرة وقلة اختلاف حكم النيابة في العربية وهو مجال بحثنا.

## المبحث الأول

### النيابة عن اسم الفاعل

أولاً: نيابة المصدر عنه:

الأصل في الخبر والحال والنعته أن تكون مشتقة لا جامدة؛ لأنها وصف في المعنى لصاحبها. هذا هو الأصل، ولكن اللغة لا تخضع لمقتضيات العقل أو القاعدة النحوية في كل حال. ولذا نجد العدول عن ذلك ماثلاً في بعض صور الخبر والحال والنعته، ومنها وقوع المصدر موقعها مع جموده، كقولك مثلاً: التقى عدل مع صديقه وعدوه، وعرف التقي عدلاً، وهذا رجل عدل.

ومع اعتراف النحويين بكثرة وقوع النعت والحال مصدرًا نجد جمهورهم يصرون على منع قياس ذلك (8)، وهذا خلافاً للمبرد في الحال، فقد اختلف النقل عنه، فقليل بذهابه إلى قياس ذلك مطلقاً، كما قل بقياس ذلك فيما هو نوع من عامله، نحو: جاء زيد مشياً (9) وهو الظاهر من قوله في (المقتضب): "ومن المصادر ما يقع في موقع الحال فيسد مسده فيكون حالاً؛ لأنه ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناه، وذلك قولهم: قتلته صبراً.. وكذلك: جئته مشياً؛ لأن المعنى: جئته ماشياً، فالتقدير: امشي مشياً؛ لأن المجيء على حالات. والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال" (10).

ونسب السيوطي إلى نحة المدرستين قياس وقوع الحال مصدرًا في ثلاثة مواضع، وهي: إذا وقع المصدر بعد (أما)، نحو: أما نبلا فنبل، وبعد خبر شبه به مبتدؤه نحو: زيد حاتم كرمًا، وبعد خبر مقترن بـ (أل) الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علماً (11).

وظاهر قول بعض النحاة في (الخبر) ومنهم: سيبويه والمبرد من المتقدمين، والرضي من المتأخرين صحة وقوع المصدر خبراً (12).

هذا ما يتعلق برأيهم في حكم وقوع المصدر نعتاً وخبراً وحالاً، وما يعيننا الوقوف على القائلين بتقدير المصدر في هذه المواضع نائباً عن اسم الفاعل. وبعبارة أخرى مؤولاً باسم الفاعل، وحكم هذه النيابة.

بداية نقول: بأن القول بنبابة المصدر عن اسم الفاعل فيما تقدم هو مذهب جمهور النحاة باتفاق في المصدر المضاف (13) سواء في ذلك أوقع خبراً أم نعتاً أم حالاً، تقول: زيد حسبك من رجل، ومررتُ برجلٍ حسبك من رجلٍ، ومررتُ بزيدٍ حسبك من رجلٍ. والتقدير في جميعها: كافيك من رجل، أما القول بإنابة المصدر غير المضاف عن اسم الفاعل فإن الناظر في كلامهم يلحظ اختلافهم في تأويل المصدر، وإليك بيان ذلك:

### أولاً: في الخبر:

أول من يبادرنا بالقول بتأويل المصدر الواقع خبراً بالمشتق - أعني القول بنبابة المصدر عنه - نحاة الكوفة، وقد نسبة إليهم أبو حيان (14). فقولك مثلاً: زيدٌ عدلٌ، وزورٌ عندهم في تقدير: عادل وزائر.

ولم أقف على رأي الكوفيين هذا في (معاني القرآن) للفراء، أما سيبويه - رحمه الله - فقد عُزي إليه تأويله ذلك على إرادة المبالغة في الوصف (15). في حين عُزي إل المبرد تأويله على تقدير مضاف محذوف (16). ف (زيدٌ عدلٌ) مثلاً عنده في تأويل: ذو عدل أي: صاحب عدل.

ويؤيد صحة المعزو إلى سيبويه رحمه الله - فيما أرى - قوله في (الكتاب): "وإن شئت رفعت هذا كله - يقصد المصدر - فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام. وذلك قول الخنساء" (17):

ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت  
فإنما هي إقبال وإدبار

فجعلها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك، نهارك صائم وليلك قائم" (18).

وما يظهر لي أن سيبويه كالكوفيين في تقدير إنابة المصدر عن اسم الفاعل، ويفترق عنهم في تعليقه ذلك. فالمصدر (إقبال) و(إدبار) في قول الخنساء عنده كالكوفيين نائب عن اسم الفاعل (مقبلة) و(مُدبرة)، كما ناب اسم الفاعل عن المصدر في: نهارك صائم وليلك قائم.

وعلة تلك النيابة قصد المبالغة في الوصف التي يومئ إليها قوله: "فجعلها الإقبال والإدبار". بينما ظاهر ما نُقل عن الكوفيين دلالة المصدر على معنى اسم الفاعل دون زيادة.

هذا أما المبرد فعلى ما نُسب إليه فلا صيغة تنوب عن أخرى عنده، والحق أن ما وقفت عليه في (المقتضب) يظهر منه إجازته ما ذهب إليه سيبويه والكوفيون إلى جانب المنسوب إليه حيث قال: "وقال جل وعز: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ) (الملك: 30)، فالمعنى - والله أعلم - غائراً، فوضع المصدر موضع الاسم، وقالت الخنساء (19):

فإنما هي إقبالٌ وإدبار

فالمصدر في كل هذا في موضع الاسم - يعني المشتق - (20)، وقال في موضع آخر في تأويل "زيد سير": "فهذا يجوز

على وجهين: أحدهما: أن يكون "زيدٌ صاحبٌ سيرٍ" فأقمت المضاف إليه مقامَ المضاف لما يدل عليه كما قال الشاعر:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

أي: ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ، و(ثانيهما: أن) (21) يكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذلك منها (22).

ثانياً: في النعت:

مذهب الكوفيين تأويل المصدر الواقع نعتاً بالمشقق كقولهم عند وقوعه خيراً، وقد نقله عنهم بعض النحاة منهم: ابن عصفور وأبو حيان وابن هشام وابن عقيل (23). ورده ابن عصفور بأن في ذلك إخراجاً للمصدر عن أصله، وكلما أمكن إبقاؤه على أصله فهو أولى (24).

ولا وجه - فيما أرى - لرد ابن عصفور؛ إذ القول ابتداءً بوقوع المصدر نعتاً هو إخراج للمصدر عن أصله لأن الأصل ألا يقع كذلك؛ لدلالته على مجرد الحدث، أما القول بتأويله بمشتق أو إنابته عنه فما هو إلا حل لإشكال مجيئه بخلاف الأصل.

ومذهب الكوفيين هو مذهب سيبويه - فيما يبدو لي - من قوله: "ويقع على الفاعل، وذلك قولك: يوم غم، ورجل نوم، إنما تريد: النائم والغام" (25)، ويعني أن (غَمَّ) و(نوم) بمعنى غامٍّ ونائمٌ حالان محله. وهو ظاهر قول المبرد أيضاً في تأويل المصدر الواقع نعتاً في قراءة بعضهم: (في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلْسَائِلِينَ) (فصلت: 10). بحر (سواء) (26) وقول الشاعر (27):

شتان هذا والعناق والنوم      والمشرب البارد والظل الدوم.

حيث قال: "وقرأ بعضهم: (في أربعة أيام سواء) (فصلت: 10) على معنى (مستويات). وقال جل وعز: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ) (الملك: 30) فالمعنى - والله أعلم - غائراً، فوضع المصدر موضع الاسم. وقالت الخنساء (28):

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

فالمصدر في كل هذا في موضع الاسم. وقال لقيط بن زرارة:

شتان هذا والعناق والنوم      والمشرب البارد والظل الدوم

يريد: الدائم" (29).

ومع ذلك فإنه لا يبعد عندي إجازته ذلك إلى جانب ما ذُكر في الخبر من تأويل بإرادة المبالغة أو تقدير مضاف. و هو ما يمكن أن يستشف من ذكره الشاهدين مع شاهدي الإخبار بالمصدر. والغريب أن ما نقله ابن عقيل عن جمهور البصرة - تقديرهم المصدر المنعوت به على حذف مضاف (30)، وهو رأي ابن السراج - في الحقيقة - الذي نص عليه صراحة في (الأصول) فقال: "واعلم أنهم ربما وصفوا بالمصدر، نحو قولك: رجلٌ عدلٌ .. والمعنى .. إنما هو ذو عدل" (31).

ولكن - كما رأينا - من خلال نص سيبويه والمبرد أن ذلك ليس رأي جميعهم.

هذا أما إذا وجهنا النظر شطر متأخري النحاة فإننا سنجدهم قد انقسموا إلى فرق أربع، فأما الفريق الأول، فقد جمع بين الرأيين، وأما الثاني فقد رأى رأي الكوفة وغيره، والثالث فذهب مذهب البصرة وغيره، والرابع فإنه قد ارتضى مذهب البصريين.

ومن الفريق الأول القائل بوقوع المصدر موقع اسم الفاعل كالكوفيين، وجواز تقدير مضاف كالبصريين: ابن الحاجب والرضي (32). والثاني عند ابن الحاجب ضعيف؛ لما يقتضيه من تقدير حذف مضاف، واقتضائه صحة الوصف بجميع المصادر (33).

وفي التقدير الأول عند الرضي مبالغة ليست في الثاني (34)، وهذا يعني مخالفة الرضي للكوفيين في دلالة المصدر النائب عن اسم الفاعل، فعند الرضي المصدر نائب عن اسم الفاعل لفظاً ومعنى مع مبالغة في المعنى، أما عند الكوفة فهو نائب عنه لفظاً ومعنى دون زيادة في المعنى أو نقص.

ف (عدل) عندهم في تقدير: عادل، أي موصوف بالعدل، أما عنده فبمعنى الكثير العدل كأنه لكثرة عدله تجسّم فيه العدل. حيث يقول: "ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: ماء غور، أي: غائر، وبمعنى اسم المفعول ... ويجوز أن يكونا محذوفين المضاف .. وفي التقدير الأول مبالغة، كأن ذا الحدث تجسّم من الحدث، لكمال اتصافه به" (35).

هذا ومن الفريق الثاني: ابن يعيش فقد أجاز الوصف بالمصدر على تقدير وضعه موضع اسم الفاعل اتساعاً كالكوفيين، أو للمبالغة (36).

ومن الثالث: ابن عصفور والمرادي وأبو حيان، فالرأي عندهم اختلاف تأويل المصدر تبعاً لإرادة المتكلم. فإن لم ترد المبالغة جعل الكلام على تقدير مضاف كما قال البصريون، وإن أُريدت جعل الموصوف هو المصدر مجازاً؛ لكثرة وقوع الفعل منه (37).

ومن الرابع: ابن مالك حيث قال: "ومن النعت بما حقه في الأصل ألا يُنعت به: النعت بالمصدر كقولهم: (رجلٌ رضي) (وامرأة رضي) .. فالتزموا فيه لفظ الأفراد والتذكير، كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن أصله: ذو رضي، وذات رضي .." (38).

### ثالثاً: الحال:

المنقول عن جمهور البصرة تأويل المصدر الواقع حالاً بالمشقة، فقول العرب مثلاً: جاء فلان ركضاً، وجاء الأمير بغتة وفجاءة. في تأويل: جاء راکضاً، ومُباغتاً ومُفاجئاً عندهم (39). ويؤكد صدق هذا المنقول ما نص عليه سيبويه في (الكتاب)، والمبرد في (المقتضب).

يقول سيبويه -رحمه الله- في (هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب؛ لأنه موقع فيه الأمر): "وذلك قولك: قتلته صبراً، ولقيته فجاءة ومفاجأة، وكفاحاً ومكافحةً، ولقيته عياناً .. وليس كل مصدر وإن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضح هذا الموضع؛ لأن المصدر ههنا في موضع (فاعل) إذا كان حالاً" (40).

ويقول المبرد: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسده مسده، فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناه، وذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله: صابراً أو مصبراً، وكذلك جئته مشياً؛ لأن المعنى جئته ماشياً. فالتقدير: أمشي مشياً" (41).

ويقول في (هذا باب ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال): "وذلك قولك: جاء زيد مشياً. إنما معناه: ماشياً؛ لأن تقديره: جاء زيد يمشي مشياً.. (42).

ومع صريح عبارة المبرد في النصين على تقدير إنابة المصدر الواقع موقع الحال عن اسم الفاعل نجد المتأخرين يعزون إليه تقديره المصدر مفعولاً مطلقاً منتصباً بفعل محذوف من لفظه (43). ومرد ذلك العزو في ظني - تقدير - المبرد المصدر بعد نصح على أنه بمعنى اسم الفاعل ب (أمشي مشياً) في النص الأول، و(يمشي مشياً) في الثاني. وذلك التقدير - فيما أرى - ما هو إلا تفسير للمعنى لا للإعراب، ف (مشياً) عنده كما صرح بمعنى (ماشياً) لكن إقامة المصدر في موضعه لإفادة معنى زائد، وهو تأكيد معنى الحدث إلى جانب الدلالة على الحدث وصاحبه، فكأنه قيل: ماشياً مشياً، والله أعلم.

هذا وما نُسب إلى المبرد نُسب إلى الأخفش أيضاً (44)، ولم أقف عليه في معانيه. أما الكوفيون فقد عُرِي إليهم المعزو للمبرد والأخفش من تقدير المصدر مفعولاً مطلقاً، إلا أن العامل فيه عندهم - كما نُقِل - هو الفعل المذكور على تأويله بفعل من لفظ المصدر. ف (جاء زيد ركضاً) في تأويل: ركض زيد ركضاً عندهم (45).

وعن بعض النحاة نُقِل تقدير المصدر حالاً على حذف مضاف، ف "أتى زيد ركضاً" مثلاً في تقدير إذا ركض عندهم (46)، ونُقِل عن آخرين تقدير مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، فالتقدير في المثال عندهم: أتى زيد إتيان ركض. وبعد هذا العرض لأراء النحويين في حكم وقوع المصدر نعتاً وخبراً وحالاً، وتأويلهم ذلك، يأتي دور السؤال عن حكم نيابة المصدر عن اسم الفاعل في تلك المواضع وهو ما يعيننا.

ما يلاحظ من خلال ما تقدم ما يلي:

أولاً: اتفاق جمهور نحاة البصرة على منع وقوع المصدر نعتاً أو حالاً مع كثرة السماع خلافاً للمبرد في الحال إذا كان نوعاً من عامله، ولا بن مالك ونسبه السيوطي لنحاة المدرستين في الحال في ثلاثة مواضع لم يقل أحد بتأويل المصدر فيها باسم الفاعل. وظاهر المنقول عن الكوفيين في الخبر جواز وقوعه مصدرراً عندهم، وهو ظاهر قول سيبويه والمبرد.

ثانياً: أن القول بتأويل المصدر باسم الفاعل موضع خلاف، بل ما يُستغرب له اختلاف التأويل عند نحاة المدرسة الواحدة باختلاف مواقع الإعراب، فنجد المنسوب إلى البصريين تأويل المصدر الواقع حالاً باسم الفاعل، وتأويل الواقع نعتاً على حذف مضاف. وكذا نحاة الكوفة فالمنسوب إليهم تقدير المصدر باسم الفاعل إن وقع نعتاً أو خبراً، وتقديره مفعولاً مطلقاً إن وقع حالاً.

ثالثاً: ظاهرُ إجازة المبرد وقوع المصدر حالاً إن كان نوعاً من عامله وتقديره المصدر بالمشتق - قياسه إنابة المصدر على المشتق في هذه الحالة - فعلى رأيه لنا أن نقول: ضحك زيداً ابتساماً، وسعى عمرو هرولاً، وقرأ عليّ السورة حدراً. على تقدير: مبتسماً، ومهرولاً، وحدراً.

ولكن أيجوز لنا أن نقول بالجواز فيما عدا ذلك؟

الحق أن مقتضى منع جمهور النحاة قياس وقوع المصدر نعتاً وحالاً مع كثرته على اختلاف تأويلاتهم لما جاء- ومنها: تأويل المصدر باسم الفاعل وغيره من المشتقات- قصر جواز إنابة المصدر عن اسم الفاعل عند من قال به فيما جاء من شواهد وقوعه نعتاً وحالاً، ومنع القياس على ما جاء. فلا يحق لنا أن نقول: هذا رجلٌ كفاحٌ، وهذا فتى صبر على تقدير: مكافح وصابر، ولا أن نقول: عرفت زيداً صبراً على الشدائد، وشكر الله في السراء والضراء. على تقدير: صابراً، وشاكراً. ومقتضى من أستظهر من قوله من النحاة جواز وقوع المصدر خبراً عنده وتأويله المصدر باسم الفاعل إجازته إنابة المصدر عن اسم الفاعل الواقع خبراً. فعلى ظاهر رأيهم يصح أن يُقال: زيدٌ صبرٌ على الشدائد، شكر للمولى في كل حال. على تقدير إنابة (صبر) و(شكر) عن (صابر) و(شاكراً).

هذا ومن شواهد وقوع المصدر خبراً نائباً عن اسم الفاعل قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَّعِينٍ) (الملك: 30). وقوله: (أَوْ يُصْبِحَ مَاؤُهَا غَوْرًا) (الكهف: 41). وقول الخنساء (47):

ترتع ما رتعت حتى إذا أدكرت  
فإنما هي إقبال وإدبار

ومن شواهد وقوعه نعتاً قراءة يعقوب قوله تعالى: (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّائِلِينَ) (فصلت: 10). بجر "سواء" (48). وقول لقيط بن زرارة (49):

شتان هذا والعناق والنوم  
والمشرب البارد والظل الدوم

أي: الدائم.

ومن شواهد وقوعه حالاً قوله تعالى: (فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا) (الكهف: 6)). وقوله: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَفْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً) (النساء: 92). وقوله جل وعز: (وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الأعراف: 56). وقوله: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا) (الأنفال: 15). وقوله تعالى: (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا) (البقرة: 260). وقوله: (فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ ثُمَّ ائْتُوا صَفًا) (طه: 64).

ثانياً: نيابة صيغ المبالغة:

صيغ المبالغة عند النحاة صيغ محولة عن اسم الفاعل؛ للدلالة على كثرة وقوع الفعل، وانفرد ابن عصفور بالقول بنيابة هذه الصيغ عن اسم الفاعل، فهي عنده نائبة عن (مُفَعِّل)؛ لأن الفعل الدال على التكنين هي صيغة (فَعَّل) (50). ومع موافقتي ابن عصفور -رحمه الله- في القول بنيابة صيغ المبالغة عن اسم الفاعل لكنني لا أرى نيابتها عن صيغة (مُفَعِّل) كما قال، فهي تنوب عندي عن صيغة (فاعل) في الدلالة على معناه مع مبالغة في الوصف وليس عن (مُفَعِّل)؛ إذ مقتضى قوله ذلك أن يُقال بأن (صبوراً) مثلاً في قولنا: (المؤمن صبور على الشدائد) نائب عن (مُصَبِّر) لا عن (صابر)، وما أرى اختلاف معناهما المقتضي امتناع وقوع أحدهما موقع الآخر، فأنت تقول: المؤمن صابر وصبور، ولا تقول: مُصَبِّر، وتقول:

المؤمن مصبر أخاه على الشدائد، ولا تقول: صبور أو صابر. ف (صبور) و(صابر) من (صبر) اللازم. ولذا فلا عجب في صحة إنابة الأول عن الثاني، بخلاف (مُصَبِّر) الذي هو من (صَبَّر) المتعدي.

هذا وإن سألنا عن حكم قياس هذه الصيغ النابتة- أعني فعول وفُعَال، ومفعال وفَعِيل، وفَعَل- من مصدر الفعل لازماً كان أو متعدياً فإننا سنجد خلافاً وقع بين النحاة حصيلته ثلاثة آراء:

أولها: قياس اشتقاقها جميعاً من مصدر الفعل بشرط أن يكون الفعل ثلاثياً متعدياً ك (ضَرَب) فيصح أن يقال: ضَرُوب، وضَرَاب، وضَرِيب، ومضراب، وضَرِب. ونُسب لجمهور البصريين (51). ومقتضى ما نُسب لهم امتناع صياغة أبنية المبالغة من مصدر اللازم عندهم، فلا يقال: قَوَام، ومشاء، وطواف مثلاً؛ للزوم أفعالها.

وظاهر تمثيل سيبويه ب (قدير) (52) ضمن أمثله للمبالغة عدم اشتراطه في الفعل أن يكون متعدياً. ف (قدير) من (قَدَرَ) بمعنى: قوي لازم لا متعد كما جاء في (لسان العرب) يقول ابن منظور: "والقدر والقدرة والمقدار: القوة، وقدر عليها يقدر ويقدر وقَدِرَ بالكسر" (53).

واستظهر ابن أبي الربيع من كلام الزجاجي في (الجمل) قياسها عنده، ولم يذكر له قيماً في ذلك حيث قال: "ويظهر من قول أبي القاسم أنه قياس في الجميع، لأنه قال: ضَرُوب، وضَرَاب، ومضراب، وضَرِيب، وضَرِب" (54).

وما عليه أكثر متأخري النحاة- ممن صرَّح برأيه- قياسها من الثلاثي المجرد. ومن هؤلاء: ابن مالك، والرضي، وابن القواس وأبو حيان (55). وظاهر عدم اشتراطهم أن يكون متعدياً صحة وقوعه من اللازم والمتعدي.

والثاني: قياس (فَعُول) و(فَعَال) دون البقية (56)، ولعل مستند من قال به كثرة شواهدا في القرآن الكريم والعربية. فأكثر الصيغ وقوعاً في القرآن- كما نص الشيخ عَظِيمَة رحمه الله- صيغة (فَعَال). وعدد شواهدا واحد وأربعون شاهداً، ويليهما في الكثرة (فَعُول) وشواهده ستة وعشرون شاهداً (57).

والثالث: قصر جواز ذلك على ما سُمع "فلا يُقال: أَكَّال، ولا مَكَّال، وإنما يقال: أَكُول؛ لأنه المسموع عن العرب، وتقول: فَتَّال؛ لأنه سُمع أيضاً، ولا قول: مِقْتال؛ لأنه لم يُسمع .." (58) وورود (أَكَّال) في القرآن الكريم في قوله تعالى: (أَكَّالُونَ لِلْسُّخْتِ) (المائدة: 42) يرد على من منعه. وقد نسب في هذا الرأي ابن أبي الربيع إلى أكثر النحاة، وهو الصحيح عنده (59).

والمذهب- عندي- ما عليه أكثر المتأخرين؛ لمؤازرة استقراء الشواهد في القرآن الكريم له، فقد كَثُرَ في التنزيل ورود شواهد لأمثلة المبالغة من مصدر اللازم والمتعدي معاً، ومن شواهد بنائه من اللازم قوله تعالى: (كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) (النساء: 135). وقوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) (النساء: 34). وقوله: (مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَعِيًّا) (مريم: 28). وقوله: (وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا) (الإسراء: 81). وقوله سبحانه: (فِيهِمَا عَيْنَانِ نَصَّاحَتَانِ) (الرحمن: 66). وقوله: (وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ) (القلم: 10).

ومن شواهد بنائه من المتعدي:

قوله تعالى: (وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) (المسد: 4). وقوله: (إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ) (هود: 107). وقوله: (أَكَّالُونَ لِّلسُّحْتِ) (المائدة: 42). وقوله: (رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ) (غافر: 15).

ومما جاء من شواهد في كلامهم قول العرب: "أما العسل فأنا شَرَّاب" (60) و"إنه لمنحار بوائكها" (61).  
وقول الشاعر (62):

ذكرت أخاذ لأواء يحمد يومه      كريم رؤوس الدارعين ضروب

وقول القلاخ (63):

أخا الحرب لباساً إليها جلالها      وليس بولاج الخوالب أعقلا

وقول أبي طالب (64):

ضروب بنصل السيف سوق سماها      إذا عدموا زاداً فإنك عاقر

وقول زيد الخيل (65):

أتاني أنهم مزقون عرضي      جحاش الكرملين لها فديد

### ثالثاً- نيابة (فعل) عن (مُفَاعِل):

حق اسم الفاعل مما كان من فعل بزنة (فاعل) أن يُصاغ بزنة (مُفَاعِل)؛ لما هو معلوم من كيفية صياغة اسم الفاعل مما زاد من الفعل عن ثلاثة أحرف. تقول: العاقل مجالس الأخيار، والله مناصر أوليائه المتقين. من الفعل (جالس) و(ناصر). ولكن كثر في العربية- كما صرح ابن مالك- نيابة (فعل) عنه (66). ومنه قولهم: جليس، وسمير، وقعيد، وخليط نيابة عن: مُجالس، ومُسامر، ومُقاعد ومُخالط.

ولا ندري أتلك الكثرة مؤذنة بإباحة قياس ذلك عنده أم لا؟ فنقول قياساً مثلاً: يعجبني صحيب الأتقياء، ونصيح الضالين، نيابة عن (مُصاحِب) و(مُناصِح)؟

هذا ما لم يصرح به ابن مالك، ولا أستبعد القول بجوازه. ومما جاء من شواهد في القرآن الكريم- وعددها واحد وعشرون شاهداً (67)- قوله تعالى: (لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) (الأنعام: 163).

ومما يحتمله قوله: (وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا) (النساء: 6). وقوله عز وجل: (وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا) (الفرقان: 55). وقوله: (وَاتَّبِعُوا أَمْرَ كُلِّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ) (هود: 59). وقوله: (وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا) (النساء: 38). و: (إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد) (ق: 17). و: (فَلَمَّا اسْتِيسَأُوا مِنْهُ خُلِصُوا نَجِيًّا) (يوسف: 80). وقوله سبحانه: (وَاجْعَلْ لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي هَرُونَ أَخِي) (طه: 29-30).

## رابعاً- نيابة (أفعل) التفضيل:

ما قيل في حكم نيابة (أفعل) عن الصفة المشبهة يقال في حكم نيابته عن اسم الفاعل، فليراجع ما قيل من تفصيل هناك (68).

ومما جاء من شواهد ذلك (69):

قوله تعالى: (هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) (النجم: 32). وقوله: (نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَسْتَمِعُونَ بِهِ) (الإسراء: 47). وقوله عز وجل: (نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ) (طه: 104). ومنه قول العرب: "الناقص والأشج أعدلا بني مروان" (70). على تقدير نيابة (أعدلا) عن (عادلاهم).

ومما يحتل أن يكون منه قوله تعالى: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) (هود: 78). على تقدير نيابة (أطهر) عن طاهرات (71).

## خامساً: نيابة مُفْعِلٍ وَمِفْعَلٍ وَمَفْعُولٍ وَفَعِيلٍ وغيرها:

لا يقف حد النيابة عن (فاعل) على المصدر وصيغ المبالغة و(أفعل) التفضيل، وَفَعِيلِ النَّائِبِ عَنِ (مُفَاعِلِ) بل نجده قد امتد إلى صيغ أخرى، ومقتضى قلة الوارد من شواهدها في العربية والقرآن اقتصار جوازها على السماع ومنع القياس. وما سُمع من الصيغ النائية عن اسم الفاعل عدا ما تقدم ما يلي:

1. مُفْعِلٍ وَمِفْعَلٍ.

2. فَاعِلٍ نَائِباً عَنِ مُفْعِلٍ.

3. مَفْعُولٍ، وَمُفْعَلٍ.

4. فَعُولٍ عَنِ مُفْعِلٍ.

## 1. نيابة مُفْعِلٍ وَمِفْعَلٍ عَنِ فَاعِلِ.

كما قد ينوب عن اسم الفاعل صيغة أخرى لا تدل في أصل وضعها على معناه، فإنه قد ينوب عنه ما هو بمعناه، وهو ما نلمسه في نيابة اسم الفاعل من غير الثلاثي عن اسم الفاعل من الثلاثي والعكس.

ومما جاء من الأول قولهم: عَمَّ الرجل بمعروفه فهو مُعِمٌّ، ولمَّ متاع القوم فهو مُلِمٌّ بزنة (مُفْعِلِ)، وهما نائبان عن: عام ولاَمَّ بزنة (فَاعِلِ)، ونقل ابن عقيل عن ابن سيده قوله بانعدام النظير لهما (72)، وَيَرِدُ هذا القول نقلُ ابن عقيل بنفسه في موضع آخر قولهم: حَبَّه فهو مُحِبٌّ حيث جاء (مُحِبِّ) نائِباً عن (حَابِّ)، وكما ناب (مُفْعِلِ) عن فاعل فقد ناب عن (مِفْعَلِ) أيضاً، ومنه قولهم في (مُعِمِّ) و(مِلِمِّ): مِعَمَّ وَمِلَمَّ (73). قال رؤبة (74):

فأبسط علينا كنفِي مِلَمَّ

## 2. نيابة فاعل عن مفعول:

مما ورد عكس الأول - أعني وقوع اسم الفاعل من الثلاثي المجرد نائباً عن اسم الفاعل من غيره قولهم: (يا فاع) من أيفع الغلام و(وارق) من أورك الشجر نائبين عن (موقع) و(مورق) (75). وقولهم: (وارس) من: أورس الرمث، و(باقل) من: أبقل المكان، و(لاقح) من ألقحت الرياح السحاب نائبين عن (مورس)، و(مبقل)، و(مُلَقِح) بزنة (مُفَعَل) (76).  
ومما جاء متحماً أن يكون شاهداً لهذا قوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ) (الحجر: 22) ف (لواقح) محتمل أن يكون نائباً عن (ملاقح)؛ "لأن الرياح تُلقح السحاب فتدره" (77)، ولا تُلقح هي: ويجوز تخريج الشاهد على عدم النيابة فيه على أن الرياح (لقحت هي، فإذا لقحت فزكت ألقحت السحاب)، فيكون هذا مما أكتفي فيه بالسبب من المسبب (78).  
ومما جاء من ذلك على القياس وبخلافه: أمحل البلد فهو ماجل وممحل، وأعشبت فهو عاشب ومُعشِب، وأغصى الليل فهو غاض ومغض (79)، ومنه قول رؤبة (80):

يخرجن من أجوازٍ ليلٍ غاضٍ

## 3. نيابة (مفعول) و(مفعول):

## أ. نيابة مفعول عن فاعل:

قد وقع في العربية والقرآن الكريم نيابة اسم المفعول عن اسم الفاعل مع ما بينهما من تخالف في المعنى يبعد تبادلهما المواقع في الجملة العربية. وذلك قد جرى فيما كان ثلاثي الفعل وغير ثلاثي فقد جاء مفعول نائباً عن فاعل، كما جاء مفعول نائباً عن مفعول.

ومن الأول قولهم: عيش مغبون (81) على تقدير (مغبون) نائباً عن (غابن)، ومنه قولهم: قط السعر فهو مقطوط (82) على أن (مقطوط) نائب عن (قأط)، وكذا قولك: "إنك مشؤوم علينا" و"ميمون" (83). على تقديرهما نائبين عن (شائم) و(يامن).

ومما يحتمل أن يكون منه في رأي بعضهم قوله تعالى: (وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا) (الإسراء: 4). وقوله عز وجل: (جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا) (مریم: 61).

ومن رأى احتمالاً في الشاهد الأول: الأخفش، والزجاج وابن فارس والثعالبي والزركشي.

قال الأخفش: "وقال: (حجاباً مستوراً)؛ لأن الفاعل قد يكون في لفظ المفعول، كما تقول: إنك مشؤوم علينا وميمون" (84). وقيل: هو على بابه (اسم المفعول) بمعنى مستور عن العيون ولا يُحسُّ به أحد، أو مستور به الرسول عن رؤيتهم، أو أنه مستور في نفسه بحجاب آخر فيكون إيذاناً بتعدد الحجب، أي حجاباً على حجاب.

وإليه ذهب المبرِّد، والجوهري والسهيلي، وأبو حيان (85). وهو الأقرب بل الأبلغ من جهة المعنى. ومن ذهب إلى احتمال في الثاني: الفراء وابن قتيبة، والثعالبي (86). ونُسب إلى الكسائي القول بأنه اسم مفعول على بابه، إذ المعنى: يُؤتى إليه ويُصار (87)، وهو اختيار الزمخشري حيث قال: "والوجه: أن الوعد هو الجنة وهم يأتونها، أو هو من قولك: أتى إليه إحساناً

أي: كان وعده مفعولاً منجزاً (88)، وبمقالة الزمخشري نطق الرضى، حيث قال: "والأولى أنه من أتيت الأمر، أي: فعلته، فالمعنى: إنه كان وعده مفعولاً" (89).

وهو ما تميل النفس إليه، إذ به يزيد المعنى تأكيداً على تأكيد، فتأكيد إنجاز الله وعده للتائبين قد كان بداية ب (إن) الناسخة المفيدة للتوكيد، ثم ب (كان) التي آذنت بتحقيق وقوع الموعود، ويزيد بتفسير (مأتيا) بمعنى (مفعولاً) فيكون الموعود في حكم الواقع، وإن لم يقع حقيقة.

#### ب. نيابة مُفَعَّلٍ عن مُفَعَّلٍ:

هذا أما إنابة (مُفَعَّلٍ) اسم المفعول من (أفعل) غير الثلاثي عن اسم الفاعل. فمما جاء منه: أسهب الرجل. فهو مُسَهَّبٌ، وألْفَجٌ فهو مُلْفَجٌ (90)، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "ارحموا مُلْفَجَكُمْ" (91). وأحصَنَ فهو مُحْصَنٌ، والقياس مُسَهَّبٌ، ومُلفَجٌ، ومُحصَنٌ (92).

ومما جاء من شواهد نيابة (مُحصَنٍ) عن (مُحصِنٍ): قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) (النساء: 24). ولم أقف على شاهد ل (مُسَهَّبٍ).

وما يظهر لي من خلال النظر في (مُلفَجٍ) و(مُحصَنٍ) إمكان حملها على ظاهرها دون حاجة إلى ادعاء نيابة صيغة (مُفَعَّلٍ) فيهما عن (مُفَعَّلٍ) ف (المُلفَج) - كما فسر - هو من ذهب ماله، و(المُحصَن) من تزوج، وكلا الأمرين بمشيئة من الخالق سبحانه فالمولى هو الفاعل في المعنى، والمُلفَجُ والمُحصِنُ مفعولان في المعنى، فالمُلفَجُ من أذهب الله ماله، والمُحصِنُ من يسر الله له الإحصان بالزواج. والله أعلم.

#### 4. نيابة (فَعُولٍ) لغير لمبالغة عن (مُفَعَّلٍ):

مقتضى قياس اسم الفاعل من (أفعل) - كما أشرنا من قبل - أن يكون على (مُفَعَّلٍ)، ولكن - كما رأينا - قد خرج على هذا القياس بعض أمثلة وردت عن العرب قد ناب فيها اسم المفعول (مُفَعَّلٍ) عن اسم الفاعل (مُفَعَّلٍ) ك (مُحصَن) و(مُسَهَّب). كما نجد أمثلة قليلة أيضاً وردت قد ناب فيها (فَعُولٍ) عنه، ومنها قولهم: اعقت الفرس فهي عقوق، وانتجت فهي نتوج (93)، نيابة عن (مُعِق) و(مُنْتَج).

## المبحث الثاني

### النيابة عن صيغة (مَفْعُولٍ)

#### 1. نيابة المصدر عنه:

لم يصرح متقدمو النحاة بحكم إنابة المصدر عن اسم المفعول، وإنما يُستشف رأيهم من خلال كلامهم. فظاهر قول سيبويه في (الكتاب) قلة وقوع ذلك حيث يقول: "وقد يجيء المصدر على المفعول، وذلك قولك: لبُّ حلب، إنما تريد محلوب، وكقولهم: الخلق إنما يريد: المخلوق، يقولون: الدرهم ضرب الأمير، إنما يريدون: مضروب الأمير" (94). ومقتضى قلة ذلك منع سيبويه قياسه على ما هو مأثور من مذهب مدرسته.

أما المبرد فما يظهر من قوله في باب: (الحال) في حديثه عن إعراب المصدر الواقع بعد النكرة المخبر بها، جواز ذلك عنده لا منعه، إذ لا يُلمح في كلامه عند تمثيله إشارة إلى قلة ذلك أو منعه. حيث يقول: "وكذلك إن كان الذي قبله - أي المصدر - نكرة قلت: هذا درهمٌ وزن سبعة، وهذا ثوب نسج اليمن، وهذا درهم ضرب الأمير. وإن شئت رفعت فقلت: هذا درهم وزن سبعة، وهذا درهم ضرب الأمير. فنعته بالمصدر؛ لأن المصدر مفعول، فكأنك قلت: هذا درهم مضروب للأمير، وهذا ثوب منسوج باليمن" (95). وما يُلمح في أمثلة المبرد وقوع المصدر فيها ثلاثياً مضافاً.

هذا حال من تقدم من النحاة، أما من تأخر فلم يُعَن منهم - ممن نظرت في كتبه - بالتنبيه إلى حكم نيابة المصدر عن اسم المفعول سوى أبي حيان الذي انفرد بتفصيل القول في ذلك، فذهب إلى جواز ذلك إذا كان المصدر ثلاثياً مضافاً لفاعله، نحو: هذا ثوبٌ نسجُ صانعٍ، ودرهم ضرب ملك، ومنه قوله تعالى: (هَذَا حَلْقُ اللَّهِ) (لقمان: 11) والتقدير: منسوجُ صانعٍ ومضروبٌ ملكٍ، ومخلوقُ الله (96). "ولا يكون كثيراً - كما قال - في غير الثلاثي بل يقال منه ما سُمع (97)، وكذا الحال - فيما يبدو عنده - إن كان غير مضاف كمثال سيبويه: "لبنٌ حلبٌ".

وما يلاحظ اتفاق أمثلة أبي حيان مع أمثلة المبرد، وأحد مثالي سيبويه في وقوع المصدر النائب فيها مضافاً، مع احتمال إضافة المصدر في أحدهما لفاعله، وهو "هذا درهم ضرب الأمير" وظاهر تفسير المبرد لمعناه يخالف هذا الاحتمال. وعلى رأي أبي حيان فلنا أن نقول قياساً على الكثير: هذا كتاب عمل أديب، وهذه لوحة رسم فنان، وطعام طبخ ماهر. على تقدير: معمولٌ أديبٍ، ومرسومٌ فنانٍ، ومطبوخٌ ماهرٍ. ولا يصح أن نقول: هذا كتابٌ عملٌ، ولا طعامٌ طبخٌ. نريد: معمولٌ ومطبوخٌ؛ لعدم الإضافة.

ويُضعفُ مذهب أبي حيان - في رأبي - كثرة شواهد وقوع المصدر بمعنى اسم المفعول غير مضاف في القرآن الكريم، منها ما يحتمل تقديره على غير ذلك (98).

ومن شواهد وقوع المصدر غير مضاف:

قوله تعالى: (كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ) (البقرة: 25). وقوله: (فَعِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) (البقرة: 196). وقوله عز وجل: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ) (البقرة: 216). وقوله: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ) (البقرة: 223). وقوله: (وَشَرُّهُ بِتَمَنِّ بِحَسِّ دَرَاهِمٍ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) (يوسف: 20). وقوله سبحانه: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا) (الأنعام: 96). وقوله سبحانه: (فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (الأعراف: 176).

ومن شواهد وقوعه مضافاً لغير فاعله:

قوله تعالى: (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) (البقرة: 233). وقوله: (وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (آل عمران: 191). وقوله: (وَجَنِّي الْجِنَّتَيْنِ دَانٍ) (الرحمن: 54). وقوله: (فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (البقرة: 62).

ومن شواهد وقوعه مضافاً لفاعله:

قوله تعالى: (لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ) (التوبة: 110). وقوله جل وعلا: (فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ رَبِّي جَعَلَهُ دَكَّاءً) (الكهف: 98). وقوله: (قال قد أوتيت سؤالك يا موسى) (طه: 36).

وقوله: (صُنِعَ اللَّهُ) (النمل: 88) (99). وقوله: (قَالَ هَذَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّي) (الكهف: 98). وقوله: (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ) (البقرة: 255).

## 2. نيابة فاعيل عن مفعول ومُفَعَّل:

كثر في لسان العرب إنابة (فاعيل) عن اسم المفعول من الفعل الثلاثي، نحو: جريح وقتيل، وأجير وصرير وطحين ودقيق (100). وقل في كلامهم نيابته عن اسم المفعول من غير الثلاثي مما كان بزنة (أفعل)، نحو: أعله المرض فهو عليل، وأعقدت العسل فهو عقيد (101). وأحكم الأمر فهو حكيم (102). فقد ناب في الأول مثلاً: (جريح) و(قتيل) عن (مجروح)، و(مقتول) بزنة مفعول. وناب في الثاني: (عليل) و(عقيد) عن مُعَل، ومُعَقَّد بزنة (مُفَعَّل).

ومع كثرة الوارد من شواهد إنابة (فاعيل) عن (مفعول) لا نجد إجماعاً ينعقد على جواز قياسه بل نجد الخلاف قد نشب بينهم على ذلك، ففريق ذهب إلى منع ذلك وقصره على السماع وهو مذهب أكثرهم ومنهم: ابن مالك، وأبو حيان وابن هشام (103). ونقل ابن الناظم إجماع النحويين عليها مستظهِراً إياه - كما قال - من قول أبيه في الألفية:

وناب نقلاً عنه ذو فاعيل      نحو: فتاة أو فتى كحيل (104)

ولا أرى في البيت ما يشير إلى ما ذكر، بل ظاهر قول ابن مالك في الألفية تقرير اقتصار إنابة فاعيل عن مفعول على السماع دون ان ينقل إجماعاً على ذلك، والظاهر أن المنع رأيه لا رأى جميع النحاة، خاصة وأنه قد أثبت في (التسهيل) وقوع الخلاف بينهم في ذلك قائلاً: "وينوب في الدلالة لا العمل عن (مفعول) بقلة (فعل) .. وبكثرة (فاعيل) وليس مقيساً خلافاً لبعضهم" (105).

وقد أشار ابن عقيل إلى نصح ذلك واعتذر عن ابن الناظم "بأنه ادعى الإجماع على أن فاعيل لا ينوب عن مفعول يعني نيابة مطلقة أي: من كل فعل" (106) وإنما من الفعل الذي ليس له فاعيل بمعنى فاعل.

ولا موجب - في رأبي - للاعتذار عن ابن الناظم فهو قد كان قاصداً ما قال. ولعل ما جره لذلك الفهم ليس بيت الألفية المتقدم وإنما تعقيب أبيه في حديثه في (شرح الكافية الشافية) عن نواب اسم المفعول ومنها (فاعيل) بقوله: "وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بإجماع". حيث قال قبله: "ويجيء كثيراً على (فاعيل) ولا يقاس عليه نحو: (قتلته فهو قتيل، وكحل عينه فهو كحيل، وقد يجيء على (فعل) ك (طرح) .. وقد يجيء أيضاً على (فعل) ك (قبض) .." (107).

وظاهر النص أن ذلك الحكم المجمع عليه إنما هو في إنابة فعل وفعل لا (فاعيل) الذي صرح ابتداءً بأنه لا يقاس عليه دون أن يردفه بما يدل على إجماع النحاة عليه.

هذا أما الفريق الثاني من النحاة فقد ذهب إلى جواز قياسه مشتركاً ألا يكون له (فاعيل) بمعنى فاعل، نحو: عليم وقدير وحليم (108)، فلا يُقال مثلاً: العالم عليم قدره، بمعنى: معلوم؛ لورود (عليم) بمعنى (عالم) في كلامهم. ولم أفق على من قال بهذا الرأي من النحاة، وظاهر قول ابن عقيل في (المساعد) ذهابه إليه مع اشتراطه شرطاً آخر وهو أن يكون فعله ثلاثياً مجرداً متصرفاً تاماً مستنداً في ذلك إلى المسموع (109). فيصح على رأيه - فيما يبدو - أن يقال: هُدِمَتِ الدار فهي هديم.

وكُسر الباب فهو كسير، وقُطِّفت الوردة فهي قَطِيف، على أنها: معنى: مهدومة، ومكسور، ومقطوفة؛ لتوفر الشروط. ويؤيد مذهبه فيما اشترط في الفعل اطراد ذلك في القرآن الكريم فقد أثبت الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة -رحمه الله- وقوع (فعل) بمعنى مفعول متعيناً فيه ذلك في أمثلة ثمانية وهي: أسير، وجديد، وحبيب وجمعه: (أحباء)، وحصيد، وكثيب، ونضيد و(وكيل) و(وليد)، ووقع محتملاً ذلك في أربعة عشر مثلاً وهي: أمين - جنياً - حثيثاً - حسير - حميد - حنيد - الرجيم - رضيا - سعيراً - لشديد - كالصريم - عصب - العقيم - النسيء (110).

وبلغ مجموع شواهد الأول أربعين شاهداً، والثاني سبعة وخمسين شاهداً، وأربعون شاهداً لما تعين فيه ذلك قدر - في ظني - يسوغ معه القول بالقياس، ولا سيما أن النحاة لم يذكروا لنا حداً عددياً لما هو كثير في رأيهم.

ومما جاء في القرآن من شواهد إنابة (فعل) عن (مفعول) وقد تعين فيه ذلك:

قوله عز وجل: (وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا) (الإنسان: 8). وقوله تعالى: (وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ) (المائدة: 18). وقوله: (أَتَأْتَاهَا أَتْرُبًا أَلِئلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا) (يونس: 24). وقوله: (والتَّخْلُفَ بِأَسْفَافٍ لَهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ) (ق: 10). وقوله: (وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ) (آل عمران: 173).

ومما جاء محتملاً ذلك: قوله عز وجل: (ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا) (الأعراف: 54). وقوله: (وَإِنِّي أُعِيدُهَا بَكَ وَدُرِّتَتْهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) (آل عمران 36).

ومما ورد في كلام العرب من شواهد ذلك قولهم: "سمنهم في أديمهم" (111) ومعناه: مأدومهم. وقول الشاعر (112):

فلا ويمين الله ما عن جنابة هُجرت ولكن الظنَّينَ ظنَّينَ

وقول الآخر (113):

لكالصقر جلي بعد ما صاد فنيةً قديراً ومشويأ عبيطاً خردلُهُ

ف (قدير) بمعنى مقدور، وهو ما يُطبخ في القدر، وقول الشاعر (114):

يا ربهَا إن سلمت يميني وسلم الساقى الذي يليني

ولم تخني عُقدُ المنين

فقد جاءت (منين) في موضع (ممنون)، وقول الشاعر (115):

ربما ضربة بسيف صقيل بين بصري وطعنة نجلاء

حيث جاءت (صقيل) في موضع (مصقول).

## 3. نيابة فعول:

لم يدرج من تحدث من النحاة عن نواب صيغة اسم المفعول صيغة (فَعُول) ضمن تلك الصيغ، ولكن حديث النحاة عنها قد جاء عرضاً أثناء حديثهم عن الصيغ التي لا تلحقها التاء مع المؤنث، فأشاروا إلى شمولها (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، بخلاف التي بمعنى (مَفْعُول) فتلحقها التاء كثيراً ويقال الحذف، فيقال: امرأة صبور وشكور بدون تاء؛ لأنها بمعنى فاعِل، ويقال: ناقة حلوبة وركوبة، وشاة رغوثة، بالتاء؛ لأنها بمعنى (مفعول) (116)، وقد يقال: حلوب وركوب ورغوثة.

ولا نلمح في أقوالهم إشارة إلى حكم وقوع (فَعُول) نائبة عن (مفعول) ما عدا أبا حيان الذي صرح في (البحر المحيط) بعدم قياسه، حيث قال- في قوله تعالى-: (فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ) (يس: 72): "قرأ الجمهور (رَكُوبُهُمْ)، وهو (فَعُول) بمعنى مفعول، كالحصُور والحلُوب والقُدُوع. وهو مما لا ينقاس" (117).

ولعل ذلك لعدم أطراده في كلامهم، وهو ما أكده في قوله تعالى: (وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زُجُورًا) (النساء: 163). حيث قال: "وهو (فَعُول) بمعنى (مفعول)، كالحلُوب والركوب ولا يطرد" (118).

ومما جاء في القرآن الكريم- إلى جانب ما تقدّم- قوله تعالى: (وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ) (الأنبياء: 80). ومما يحتمل أن يكون شاهداً له قراءة عبد الله بن عمر قوله تعالى: (وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ) (آل عمران: 185) بفتح الغين (119). وكذا قوله عز وجل: (فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا) (آل عمران: 39). ومما جاء من شواهد ذلك في كلامهم قول الشاعر (120):

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم

ولا يستبعد عندي مع قلة الوارد القول بالجواز؛ للمبالغة ك (فَعُول) بمعنى (فَاعِل)، بشرط أمن اللبس بأن يكون فعل الوصف مما لا يتصور وقوعه من صاحبه، نحو قولك مثلاً: صيامك قبول، وحجك برور، وسعيك شكور، وماؤك شروب، وطعامك أكول. فاللبس في معنى الصيغة في جميعها مأمون؛ إذ لا يتصور وقوع القبول مثلاً من الصيام، أو البر من الحج، والله أعلم.

## 4. نيابة اسم المفعول من الثلاثي عن غير الثلاثي (مفعول عن مُفَعَّل):

الشأن في اسم المفعول من الفعل الذي على (أفَعَلَ) ك (أَحَسَّنَ) و (أَكْرَمَ) أن يُبَيَّن- كما هو معلوم- على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل الآخر، فيقال في اسم المفعول من (أحسن) و (أكرم) مثلاً: مُحَسَّنٌ ومُكْرَمٌ بزنة (مُفَعَّل).

ولكن ند عن هذا القياس أمثلة قد جاء فيها اسم المفعول من (أفَعَلَ) على صيغة اسم المفعول من الثلاثي بزنة (مفعول) ومن ذلك قولهم: "أحبيته فهو محبوب، وأجنه الله فهو مجنون وأزكمه فهو مزكوم، وأكزّه فهو مكرزوز، وأقره فهو



هذا وإن تساءلنا عن حُكم هذه الإنابة- التي لم يشر إلى حكمها أحد- فإن ما يبدو من عدم اطرادها كما يظهر من قول ابن مالك: "وربما استغني ... عن مُفَعَّل بمفعول" امتناع قياسها في العربية، فلا يصح لنا أن نقول مثلاً: أمرضه الله فهو مروض، أو أعله الله فهو معلول، أو أذله الله فهو مذلول قياساً على ما سُمِعَ..

### 5. نيابة (فَاعِل) عن (مَفْعُول):

ظاهر قول ابن مالك في (التسهيل): "وربما خلف فاعل مفعولاً (128)، قَلَّةُ إنابة (فَاعِل) عن (مفعول) في العربية دون تفریق في قلة وقوع ذلك وكثرته بين العرب. وما يظهر من قول الفراء في معانيه أن وقوع ذلك في الوصف مع إرادة المدح أو الذم في كلام أهل الحجاز أكثر من غيرهم.

يقول الفراء في قوله تعالى: (خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ) (الطارق: 6): "وأهل الحجاز أفَعَلُ لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت ... وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هن معهن" (129) ويقول في قوله تعالى: (فِي عَيْشَةٍ رَّاضِيَةٍ) (الحاقة: 21): "فيها الرضاء، والعرب تقول: هذا ليل نائم، وسرر كاتم، وماء دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل، وذلك أنهم يريدون وجه المدح أو الذم، فيقولون ذلك لا على بناء الفعل، ولو كان فعلاً مصرحاً لم يقل ذلك فيه" (130).

ومقتضى نص ابن مالك منع البصريين ذلك وقصره على السماع على ما هو معلوم من مذهبهم، فلا يقال قياساً على ما سُمِعَ للمدح مثلاً: "هذا عمل حامدٌ، وماءٌ ساكبٌ، وسيفٌ سألٌ، وشاةٌ حالبٌ، وناقاةٌ راكبٌ. على تقدير الإنابة عن: محمود، ومسكوب، ومسلول، ومحلوقة، ومركوبة.

إلا أن النظر في كلام الفراء الذي يُلمح إلى عدم قلته في كلام أهل الحجاز يجعل النفس تميل إلى القول بجوازه في الوصف مع تقييده بأمن اللبس، ولا سيما أن فيه من البلاغة في المدح والذم ما لا نجد فيهما لو وضعت الصيغ في مواضعها المأنوسة. والله أعلم.

ومما جاء من شواهد ذلك في كلامهم، قولهم: سرُّ كاتمٌ، وليل نائمٌ، وهم ناصبٌ (131)، ومكانٌ عامرٌ (132).  
ومنه قول الشاعر (133):

إن البغيض لمن يُمل حديثه      فأنقع فؤادك من حديث الوامق

أي: الموموق وهو المحبوب، ويقول الآخر (134):

لقد عيّل الأيتام طعنة ناشره      أناشرَ لازالت يمينك آشره

أي: مأشورة، وهي المقطوعة بالمنشار. وقول الشاعر (135):

بَطِيءُ القيام رخييمُ الكلا      م أمسى فؤادي به فاتنا

أي: مفتوناً، وقول الحطيئة (136):

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

ومما جاء في القرآن الكريم محتملاً إياه قوله تعالى: (لا عاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلا من رَحِمَ) (هود: 43). وقوله تعالى: (فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ) (الحاقة: 21). وقوله: (خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ) (الطارق: 6)، وقوله: (جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) (العنكبوت: 67).

أي: مأموناً فيه (137). ويُقوي الاحتمال في آية الطارق قراءة زيد بن علي: "من ماء مدفوق" (138).

وقيل باحتمال (عاصم) و(راضية) و(دافق) أمرين آخرين: الأول: أن يكون مراداً بمن النسب ك (لابن) و(تأمر)، والتقدير: لا ذي عصمة، وذات رضا، وذو دفق (139). وهو الأولى عند الرضي (140). والثاني: أن تكون الصيغة مراداً بها معناها، ولا إنابة فيها عن (مفعول) (141)، والمعنى في الآية الأولى: نفي كل عاصم من أمر الله في ذلك الوقت، وأن (من رَحِمَ) يقع فيه (من) على المعصوم والضمير الفاعل يعود على الله تعالى، وضمير الموصول محذوف، والاستثناء منقطع والتقدير: لكن من رحمه الله معصوم، وجوزوا أن يكون من الله تعالى، أي: لا عاصم إلا الراحم (142).

والمعنى في الثانية أعني - في قوله: (خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ) (الطارق: 6) -: أن الماء يدفع بعضه بعضاً، فمنه دافق ومنه مدفوق (143)، وقيل: (دافق) بمعنى نازل؛ لأن أندفق الماء بمعنى نزل (144)، أما الثالثة فالمعنى - كما قالوا - على المجاز، حيث جعلت العيشة راضية لملها وحصولها في مستحقيها، وأنها لا حال أكمل من حالها (145).

ويصدق - في ظني - ما قيل من احتمال في الآيات الثلاثة على الآية الرابعة (جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا) (العنكبوت: 67) وإن لم أجد أحداً - فيما أطلعت عليه من كتب - يشير إلى ذلك. ف (آمناً) يصلح أن يحمل على معنى النسب والتقدير: حرماً ذا أمن، وأن تكون الصيغة على حقيقتها ولا إنابة، والمعنى - والله أعلم - آمناً بعناية ربه وحفظه.

## 6. نيابة فِعْلٍ وَفَعْلٍ وَفَعَلٍ:

مما ينبو عن اسم المفعول (فعل) و(فعل) و(فعل)، ومن الأول: قولهم: ذبَحَ وَطِحَنُ نيابة عن مذبح ومطحون، ومن الثاني: لفظ ونقص نيابة عن ملفوظ ومنقوص، ومن الثالث: عُرفَة، ولُقمة نيابة عن مغروف وملقوم. وجميع ذلك لا ينقاس عند النحاة مع نصّهم على كثرة وقوعه (146)، وقد خصَّ أبو حيان في (البحر المحيط) (فعل) بمعنى مفعول بالإشارة إلى كثرة وقوعه في العربية، ولم يُشر إلى الصيغ الأخرى (147)، واكتفى في (الارتشاف) بالتنبيه إلى عدم قياس الجميع دون إشارة إلى قلة أو كثرة (148).

ولم يُبَح لنا النحويون بنوع هذه الصيغ، أهي مصادر أو أسماء لها، أم هي صفات مشبهة؟ والناظر في كتاب (دراسات لأسلوب القرآن) يجد الشيخ محمد عبد الخالق عَضيمة - رحمه الله - يُدرج (ذبح) في قوله تعالى: (وَقَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ) (الصفات: 107) ضمن شواهد الصفة المشبهة (149)، و(عُرْفَة) في قوله جل وعز: (إِلَّا مَنْ اعْتَرَفَ عُرْفَةً بِيَدِهِ) (البقرة:

(249) في المصدر الذي بمعنى اسم المفعول (150)، ولم يذكر أياً منهما في حديثه عما جاء بمعنى اسم المفعول من الصيغ. وما ذكره من شواهد ذلك مما جاء على (فعل) فما يلي:

قوله تعالى: (وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَزَّتْ حِجْرٌ لَّا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بِرِغْمِهِمْ) (الأنعام: 138). وقوله: (وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا) (الفرقان: 22) و(الحجر) - كما قال أبو حيان - بمعنى المحجور كالذبح والطحن (151). ومنه قراءة غير حمزة وحفص (نسي) في: (وَكُنْتُ نَسِيًّا مَّنْسِيًّا) (مريم: 23) بكسر النون (152).

ومنه قوله عز وجل: (هُمُ أَحْسَنُ آثَاتًا وَرِءْيَاً) (مريم: 74). وقراءة عبيد بن عمير قوله تعالى: (أَكَّالُونَ لِلْسُّحْتِ) (المائدة: 42): (وَأَكْلِهِمُ السُّحْتِ) (المائدة: 62-63) بكسر السين وإسكان الحاء (153). وقراءة من قرأ (شرب) في قوله تعالى: (فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهَيْمِ) (الواقعة: 55) بكسر الشين (154). وقراءة قوله: (وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَادِبُونَ) (الصفات: 152)، بكسر الواو وسكون اللام (155) في (ولد).

أما ما ذكره من شواهد ذلك مما جاء على (فعل) فقراءة (نُصِبَ) في قوله تعالى: (كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصْبٍ يُوفُضُونَ) (المعارج: 43) بفتح النون وإسكان الصاد (156).

وقراءة ابن السَّمِيعِ (حَصَبَ) في قوله عز وجل: (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبٌ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ) (الأنبياء: 98)، بإسكان الصاد (157). وقراءة الحسن (النَّصَبِ) في قول المولى: (وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ) (المائدة: 3) بفتح النون وإسكان الصاد (158). وقوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِي يُفْرِضُ اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا) (البقرة: 245).

وما أورد من شواهد (فعل) فما يأتي:

قوله تعالى: (أَكَّالُونَ لِلْسُّحْتِ) (المائدة: 42). وقراءة شيبان النحوي (لشوبا) في قوله تعالى: (ثُمَّ إِنَّ لَهُمْ عَلَيْهَا لَشَوْبًا مِّنْ حَمِيمٍ) (الصفات: 67) بضم الشين (159). وقراءة قتادة (نُصِبَ) في قوله عز وجل: (كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصْبٍ يُوفُضُونَ) (المعارج: 43)، بضم النون وإسكان الصاد (160).

وقراءة طلحة بن مصرف (النُّصْبِ) في قوله تعالى: (وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ) (المائدة: 3) بضم النون وإسكان الصاد (161).

وقد زاد الشيخ عزيمة إلى ما تقدم من صيغ نائبة عن اسم المفعول صيغة (فعل) بفتح الفاء والعين، وما تلا من شواهد ذلك: قوله تعالى: (أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ وَلَدَ اللَّهُ) (الصفات: 151-152). وقوله: (أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا) (الأنبياء: 30) بفتح التاء في (رَتَّقَا) في قراءة بعضهم (162). وقوله: (اللَّهُ الصَّمَدُ) (الإخلاص: 2). وقوله: (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ) (الفلق: 1). وقوله تعالى: (نَحْنُ نُقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ) (يوسف: 3). وقوله: (وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ) (المائدة: 3) بفتح النون والصاد في قراءة عيسى بن عمر (163).

ومن هذه الشواهد ما أشار في حديثه عن المصادر إلى احتمال أن تكون مصدرًا وأن تكون اسمًا بمعنى اسم المفعول وهي: (رتقاً- الصمد- الفلق) (164)، وقد نبه إلى هذا الاحتمال في (القصص) في حديثه عن اسم المفعول (165).

## المبحث الثالث

## النيابة عن الصفة المشبهة

نيابة صيغة (أفعل) التفضيل:

الحق أن التباين الجلي بين مدلول (أفعل) التفضيل الذي يقتضي مشاركة اثنين في وصف مع زيادة أحدهما فيه على الآخر، ومدلول الصفة المشبهة الذي يدل على وصف ثابت لصاحبه في كل الأزمنة يُقضي احتمال إنابة (أفعل) عن الصفة المشبهة.

ولكن هذا الاحتمال الذي يقصيه منطق العقل قريب عند بعض النحويين، فقد تناقلت كتب النحو خلافاً في حكم ذلك، فمنهم من منع، ومنهم من أجاز. ومن أجاز: أبو عبيدة، والمبرد. يقول أبو عبيدة في قوله تعالى: (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (الروم: 27): "فجاز مجازة: وذلك هين عليه؛ لأن (أفعل) يوضع في موضع الفاعل (166).

وقال المبرد في المقتضب: "واعلم أن (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمُطَرِّد، ومن ذلك قوله (167):

فُحِثُّمُ يَا آلَ زَيْدٍ نَفْرًا      أَلُمُّ قَوْمٍ أَصْعَرًا وَأَكْبَرًا

يريد: صغيراً وكبيراً (168). وقوله في الأذان: الله أكبر فتأويله: كبير؛ كما قال عز وجل: (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (الروم: 27)، فإنما تأويله: وهو عليه هين (169).

وقد أشار ابن مالك إلى مذهب المبرد هذا في (الكافية الشافية) قائلاً (170):

ونحو أهون مفيدٌ (هيناً)      قيساً عليه ابنُ يزيد استحسنا

وظاهر قول ابن مالك في (شرح التسهيل) والرضي وابن هشام (171) الجواز إلا أن الأولى عند ابن مالك والأصح عند الرضي قصر ذلك على السماع. يقول ابن مالك: "والأولى أن يُنْعَ فيه القياس ويقتصر منه على ما سُمِعَ" (172).

ويقول الرضي: "واعلم أنه يجوز استعمال (أفعل) عارياً عن اللام والإضافة (ومن) مجرداً عن معنى التفصيل مؤولاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرد سماعاً عند غيره وهو الأصح" (173).

وقد عُلِّلَ ما ذهب إليه ابن مالك، بقلة الوارد من شواهد ذلك (174)، وفيه - كما يقول ابن عقيل - نَظَرٌ ظاهر (175) ولم يوضحه، وهذا النظر - في ظني - لكثرة الوارد من ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب، ففي القرآن وحده نجد الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة يحصي لنا ما يزيد عن خمسين شاهداً فضلاً عن كثرة ما ورد في كلام العرب وأثبته أهل اللغة والنحو وسيأتي ذكرها.

ومن شواهد القرآن ما تعين فيه ذلك - كما صرَّح الشيخ عزيمة - ومنها ما احتمل (176)، وكذا الحال إن نظرنا إلى شواهد ذلك من كلام العرب التي ستأتي.

ويرى ابن عقيل بأن ذلك الاحتمال الذي داهم كل الوارد لا بعضه قد يكون وراء ما ذهب إليه ابن مالك حيث قال: "ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل، إلا أن في بعض التأويل تكلفاً، وموضع التكلف قليل، ومنه: (هَوْلًا بِنَاتِي هُنَّ

أَطَهْرُ لَكُمْ) (هود: 78) (أي: طاهرات)، (لا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى) (الليل: 51) (أي: الشقي) (177) وظاهر قوله أنه قد أحصى وتبين، لكنه- كما ترى لم يذكر لنا عدداً، وما أثبتته يقبل التأويل شاهدان فحسب. أما من منع ذلك من النحاة فقد نقل ابن عقيل في (المساعد) حكاية ابن الأنباري منع النحويين ذلك عدا أبي عبيدة (178). ولم أقف- فيما نظرت فيه من كتب- على أحد صرّح بذلك سوى أبي حيان ولم ينطق بذلك في (الارتشاف) وإنما في تفسيره (البحر المحيط) معللاً منعه ذلك بقلة الوارد من كلامهم، وهو ما سبق أن علل به ابن عقيل- كما رأينا من قبل- مذهب ابن مالك، لعله قد نقله عن أستاذه، يقول أبو حيان في ثنايا رده لمذهب مكّي بن أبي طالب تقدير (أعلم) بمعنى (عالم) في قوله تعالى: (قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ) (البقرة: 30): "ولو سلّمنا سماع ذلك من العرب فلا نسلم اقتباسه؛ لأن المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غاية من القلة مع أنها قد تُؤوّل".

ومع منع أبي حيان الصريح قياس ذلك في (سورة البقرة) نجده لا يجد غضاضة في تأويل (أهون) ب (هين) في (سورة الروم)؛ لأنه لا تفاوت عند الله- كما قال- في النشأتين الإبداء والإعادة" (179)، مشيراً إلى تأويل ابن عباس- رضي الله عنه- إياها بذلك، وكذا الربيع بن خيثمة، مقوياً ذلك بورودها في مصحف عبد الله (180).

هذا مع إشارته إلى القول الآخر القائل بأنها للتفضيل لكنه لم يرجحه أو يعتمد رأياً له. ولا ندرى أيمكن أن نُعدّ هذا تراجعاً من أبي حيان عن رأيه في أول (البحر المحيط)، أو أنه عنده من القليل الذي لا يصلح أن يقاس عليه؟ وما جاء من شواهد ذلك في القرآن الكريم (181):

قوله تعالى: (وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ) (البقرة: 228). وقوله: (فَافْتُلُوهَا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَم خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارئِكُمْ) (البقرة: 54). وقوله: (قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ) (يوسف: 33). وقوله: (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (فصلت: 40). وقوله: (وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (الروم: 27). وقوله عز وجل: (قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ) (هود: 78). وقوله: (وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً) (الكهف: 46). وقوله: (الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَئِكَ سَرُّ مَكَانًا وَأَصْلٌ سَبِيلاً) (الفرقان: 34). وقوله: (أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا) (الأحقاف: 16). وقوله: (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ) (يونس: 35).

وما جاء من شواهد ذلك في كلام العرب: قولهم: (جرى لهم طائرٌ أشأم) (182).  
وقول الفرزدق (183):

إن الذي سمك السماء بني لنا  
بيتا دعائمه أعز وأطول  
أي: عزيزة وطويلة، وقول الشاعر (184):

لعمرك لا أدري وإني لأوجل  
أي: لوجل. وقول الآخر (185):

أصبحت أمنحك الصدود وإنني  
قسما إليك مع الصدود لأميل

وقول الشاعر (186):

إذا غاب أسود العين كنتم كراماً وأتم ما أقام الأثم  
أي: لثام. وقول الشاعر (187):

فُتِّحتم يا آل زيد نفرأ الأم قوم أصغرا وأكبرا  
وقول جميل (188):

بثينة من آل النساء وإنما تُكن لأدنى لا وصال لغائب  
وقول بشر بن أبي خازم (189):

هي لهم لو أن النوى أصقبت بها ولكن كراً في ركوبة أعسر  
وقول الآخر (190):

وإلا فمن آل المرار فيأثم ملوك عظام من ملوك أعظم  
أي عظام.

## المبحث الرابع

### النيابة عن المصدر

ما تبين من خلال البحث نيابة صيغتين عن المصدر، وهما اسم الفاعل، واسم المفعول، وإليك البيان.

#### 1. نيابة اسم الفاعل:

لم تقع نيابة اسم الفاعل عن المصدر إلا في شواهد قليلة من كلامهم؛ لم يأت فيها اسم الفاعل إلا من فعل ثلاثي فحسب، ومنها قول الشاعر (191):

قم قائماً قم قائماً لقيت عبداً نائماً  
يريد: قم قياماً، وقول الآخر (192):

على حلفه لا أستم الدهر مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام  
يريد: ولا يخرج خروجاً. وقول الآخر (193):

كفى بالنأي من أسماء كافٍ  
يريد: كفاية.

ومن نبه إلى وقوع ذلك وقلته من النحاة: المراد من المتقدمين، والزمخشري، وابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك وابن عقل من المتأخرين (194). ولعل تلك القلة قد كانت مدعاة تصريح ابن الحاجب بمنع قياس ذلك (195).

وعلى رأيه فليس لنا أن نقول مثلاً: سرت سائراً، ولا نمت نائماً، على تقدير إنابة (سائراً) عن (سيراً)، و(نائماً) عن (نوماً)؛ لقلة ما ورد.

ومع كثرة الوارد من الشواهد المحتملة ذلك في القرآن الكريم لكنها لا تصح أن تكون حجة للقول بالقياس؛ لما تحتمله من أوجه أخرى يسقط بها الاستدلال، وقد جاوز عدد هذه الشواهد خمسين شاهداً<sup>(196)</sup>، منها: قوله تعالى: (فَهَلْ تَرَىٰ هُم مِّنْ بَاقِيَةٍ) (الحاقة: 8). وقوله: (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ) (غافر: 19). وقوله (فَأَمَّا تَمُودُ فَأَهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ) (الحاقة: 5). وقوله: (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) (الزخرف: 25). وقوله عز وجل: (لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) (الواقعة: 2). وقوله: (لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ) (النجم: 58). وقوله: (لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَحْيَةٍ) (الغاشية: 11). وقوله سبحانه: (إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلاً) (المزمل: 6). وقوله: (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ) (الحشر: 17). وقوله: (وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً) (الأنبياء: 72).

## 2. نيابة اسم المفعول:

ينوب اسم المفعول عن الثلاثي المجرد قليلاً، وينوب عن غيره والرباعي كثيراً<sup>(197)</sup> ومن الأول: الميسور والمعسور والمجلود والمعقول، يريدون: اليسر والعسر والجلد والعقل، ومن الثاني: مُقاتل ومُتحامل، يريدون: مُقاتلة ومُحامل. وقد اختلف النقل عن سيبويه في الأول، فنقل بعضهم إنكاره ذلك<sup>(198)</sup> وممن قال به: الزمخشري وابن يعيش وابن عقيل والسلسيلي<sup>(199)</sup> ونقل ابن منظور في (اللسان) إثباته ذلك حيث قال: "قال سيبويه: المرفوع والموضوع من المصادر التي جاءت على (مفعول)"<sup>(200)</sup>.

وظاهر قول سيبويه -رحمه الله- في (الكتاب) يؤيد النقل الأول، يقول: "وأما قوله: دعه إلى ميسورة ودع معسوره، فإنما يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يُوسر فيه أو يُعسر فيه.

وكذلك: المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه، وكذلك: المعقول، كأنه قال: عُقل له شيء، أي حُيس له لُبُه وشُدِّد"<sup>(201)</sup>. فما يظهر من قول سيبويه المتقدم حمله اسم المفعول في الأمثلة على ظاهرها<sup>(202)</sup>، لا على أنه اسم مفعول قد وضع موضع المصدر.

وبخلاف سيبويه نجد الأخفش من البصرة والفراء من الكوفيين فالمنقول عنهما إثبات وقوع ذلك<sup>(203)</sup>. ومصدق المنقول عن الفراء مقالته في قوله تعالى: (بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونُ) (القلم: 6). فقد ذهب في الآية الكريمة إلى إجازة تقدير (المفتون) مصدراً، أو حمله على ظاهره. يقول: "المفتون ها هنا بمعنى الجنون، وهو في مذهب (الفتون)، كما قالوا: ليس له معقول رأي، وإن شئت جعلته (بِأَيِّكُمْ): في أيكم، أي: في أي الفريقين الجنون، فهو حينئذ اسم ليس بمصدر"<sup>(204)</sup>.

أما الأخفش فالناظر في قوله في نفس الآية يلحظ حمله اسم المفعول على ظاهره كسيبويه في (المرفوع) و(الموضوع) حيث قال: "قال: (بِأَيِّكُمْ الْمُفْتُونُ) يريد: "أيكم المفتون"<sup>(205)</sup>. والباء حينئذ على قوله هذا زائدة. وما عزا إليه أبو حيان في (البحر المحيط) إجازته التقديرين في الآية، أن تكون الباء ليست بزائدة و(المفتون) بمعنى الفتنة، وأن يكون (المفتون) اسم مفعول على ظاهره، مع تقدير مضاف محذوف. والتقدير: بِأَيِّكُمْ فَتَنُ الْمُفْتُونِ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وهذا التقدير المنسوب إلى الأخفش - كما ترى - يخالف ما صرح به في معانيه، وهذا - فيما أرى - لا يخلو من تكلف في التأويل لا داع له.

هذا فيما كان من اسم المفعول من الثلاثي المجرد، أما من المزيد والرباعي فلا شك في إجازتهم إياه، فهو ما يعرف عندهم بالمصدر الميمي المصوغ على طريقة اسم المفعول من الزائد والرباعي (206)، نحو قولنا: رَتَّلَ القارئ القرآن مُرتلاً جميلاً، وتأمل في آيات الله مُتأملًا طويلاً. ومثلهم في حكم هذا متأخرو النحاة، أما في حكم إنابة اسم المفعول من الثلاثي المجرد عن المصدر فإننا نجدهم يسكتون عن بيان حكمه مع إثباتهم إياه عدا ابن الحاجب الذي جهر برأيه في (الإيضاح) فذهب إلى منع قياسه ولعل ذلك لقلته في كلامهم حيث قال: "أما اسم المفعول فجاء من الثلاثي قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه (207)".

ومما جاء من شواهد إنابة اسم المفعول من الثلاثي المجرد عن المصدر قول العرب: ماله معقول، وحلف محلوفه بالله، وجَهَّدَ مجهوده" (208)، وقولهم: ماله معقول ولا مجلود" (209). ويريدون: العقل والجلد. وقول الشاعر (210):

من اللواتي إذا لانت عريكتهما      يبقى لها بعدها آل ومجلود

وقول الآخر (211):

إن أخوا المجلودِ مَنْ صَبَّرَا

قول الشاعر في رواية (212):

وقد وعدتك موعداً لو وفيت به      كموعودِ عرقوبٍ أخاهُ بيثرب

على أن (موعود) نائب عن المصدر.

ومما يحتمل أن يكون منه - وقد تقدّم - قوله تعالى: (بِأَيِّكُمْ المَفْتُونُ) (القلم: 6). وقوله تعالى: (ذَلِكَ وَعَدُّ عَيْرٍ مَكْدُوبٍ) (هود: 65) عند أبي حيان (213)، ومنه عند الأخفش قراءة عبد الله: (فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسِرَةٍ) (البقرة: 280) (إلى ميسرة) (214).

ومن شواهد إنابة اسم المفعول من الثلاثي المزيد:

قوله تعالى: (وَمَرَّفْنَاَهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ) (سبأ: 19). و(إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ المَسْتَقَرُّ) (القيامة: 12).

وقول العرب - وقد ذكره سيبويه -: "ما فيه مُتَحَامِلٌ"، أي: ما فيه تحامل، وقولهم: "مُقاتلنا بمعنى المقاتلة" (215).

ومما يحتمل أن يكون منه قول كعب بن مالك (216):

أُقَاتِلُ حتى لا أرى لي مُقاتِلاً      وأنجو إذا غمَّ الجبانُ من الكرب

وقول زيد الخيل (217):

أُقاتلُ حتى لا أرى لي مُقاتلا  
وقول رؤبة (218): إن الموقى مثل ما وقَّيْتُ  
يريد: التوقية. وقول رجل من بني مازن (219):  
وقد ذقتمونا مرة بعد مرة  
وقول علقمة بن عبده الفحل (220):  
ترادي على دمن الحياض فإن  
وقول الحارث بن خالد المخزومي (221):  
وأُنجو إذا لم ينجُ إلا المكيس  
وعلمُ بيانِ المرءِ عند المجرَّبِ  
تَعَفُ فإن المندى رحلةً فزكوبُ  
أَهْدَى السَّلامِ تحيةً ظلمُ  
أظلُّومُ إن مُصابكم رجُلا

## الخاتمة

حمداً لله وشكراً على نعمائه أن أتم المنن فوقق إلى ختم بحث موضوع تفرق درسه في أزمنة عديدة وأحوال متباينة، قد ظنُّ حيناً بأن سدل الستار عليه حلمٌ غير كائن. ولكن ها هو قد كان بفضل من المولى ومَن، فله الحمد من قبل ومن بعد. هذا وقد جاء البحث في أربعة مباحث وهي:

1. النيابة عن اسم الفاعل.

2. النيابة عن اسم المفعول.

3. النيابة عن الصفة المشبهة.

4. النيابة عن المصدر.

ومما انتهى إليه ما يلي:

1. أن اللغة كالحياة، فكما يتناوب في الحياة الأشخاص في أداء الأدوار والمهام، في الجملة العناصر النحوية في أداء الوظائف، والصيغ في أداء المعاني الصرفية.

2. العلة في التناوب في الحياة غالباً ما يكون غياب المنوب عنه، أو اشتغاله بما يصرف عن القيام بالأمر، أما في اللغة فكل الصيغ ملكٌ يمين المتكلم يصرفها كيف يشاء وفقاً لهواه ومقتضى المعنى الذي يريد.

3. كثرة نيابة الصيغ عن اسم الفاعل، ثم يليه اسم المفعول، وقلة النيابة عن المصدر والصفة المشبهة.

4. تفاوت التناوب بين الصيغ كثرةً وقلةً، فمنها ما كثر ومنها ما قل. ومما كثر: نيابة المصدر عن اسم الفاعل والمفعول، ونيابة صيغ المبالغة عن اسم الفاعل، وفَعِيل عن مُفَاعِل كَجَلِيس وسمير، وعن (مَفْعول) ك (جريح) و(قَتيل). ومما قل: نيابة اسم الفاعل عن المصدر ك (قم قائماً)، ونيابة اسم المفعول عنه ك (ليس له معقول). وكذا نيابة (فَاعِل) عن مُفْعِل ك (عاشب) و(باقل)، وعن (مَفْعول) ك (سِرُّ كَاتِم) و(ماءٌ دافق).

5. منع قياس النحويين نيابة بعض الصيغ عن بعض مع تصريحهم بكثرة وقوعه - كما هو الحال في نيابة المصدر عن اسم الفاعل - وهو مما يُستغرب؛ لمخالفاته مع عُرف عن جمهور البصرة من قياس على الكثير المسموع من كلام العرب.

6. لا أزعم الحصر لجميع الصيغ النابتة عن اسم الفاعل واسم المفعول، والمصدر والصفة المشبهة، فما فعلت استقراء لذلك من خلال كتب النحو واللغة والقرآن الكريم، والحصر يعوزه تتبع شواهد ذلك في كلام العرب شعراً ونثراً. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**الهوامش:**

- (1) انظر الصحاح ماد (نَوْب) 1/ 228، والقاموس المحيط 1/ 135، واللسان/ 4569.
- (2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية 233.
- (3) انظر الصحاح مادة (صَوغ) 4/ 1324، واللسان 4/ 2527.
- (4) شذا العرف في فن الصرف 22.
- (5) انظر المقتضب 3/ 234، وشرح التسهيل لابن مالك 3/ 88، وشرح الألفية لابن الناظم 442، والارتشاف 5/ 3288، وأوضح المسالك 3/ 221، والبرهان للزركشي 2/ 502، وحاشية الصبان 2/ 322.
- (6) انظر الخصائص 3/ 267، وآمالي ابن الشجري 2/ 345-347، والبسيط لابن أبي الربيع 2/ 1053-1054، وشرح المفصل لابن يعيش 5/ 102.
- (7) انظر الصاحي 394-395.
- (8) انظر منع القياس في (النعته) في شرح التسهيل لابن مالك 3/ 315، وشرح الكافية للرضي 1/ 306، وشرح الأشموني للألفية 2/ 68، وانظر منع القياس في (الحال) الارتشاف 2/ 1570، وأوضح المسالك 2/ 308، وشرح الأشموني للألفية 1/ 415.
- (9) انظر شرح الكافية الشافية 2/ 736، والارتشاف 2/ 1570، والجمع 1/ 238.
- (10) المقتضب 3/ 243 وانظر 4/ 312.
- (11) انظر هجع الهوامع 1/ 238-239.
- (12) انظر الكتاب 1/ 336-337، والمقتضب 3/ 330-231، وشرح الكافية للرضي 1/ 316.
- (13) انظر الارتشاف 4/ 1919.
- (14) انظر المصدر السابق 3/ 1135.
- (15) انظر الارتشاف 3/ 1135.
- (16) المصدر السابق 3/ 1135.
- (17) انظر الديوان ص 383، والكتاب 1/ 337، والمقتضب 4/ 305، و3/ 230، والخزانة 1/ 207-211.
- (18) الكتاب 1/ 336-337.
- (19) سبق تخريجه في هامش رقم (17).
- (20) المقتضب 4/ 304-305.
- (21) زيادة يقتضيها السياق.
- (22) المقتضب 3/ 230-231.

- (23) انظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 198، والارتشاف 4/ 1919، وأوضح المسالك 3/ 279، والمساعد 2/ 411.
- (24) انظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 198.
- (25) الكتاب 4/ 43.
- (26) إعراب القراءات الشواذ للعكبري 2/ 426 وإتحاف فضلاء البشر 380 وبها قرأ يعقوب.
- (27) نسب البيت للقيط في: المقتضب 3/ 230، 4/ 305، وجاء بلا نسب في شرح المفصل لابن يعيش 4/ 37، 68.
- (28) سبق تخريجه في هامش رقم (17).
- (29) سبق تخريجه في هامش رقم (27).
- (30) انظر المساعد 2/ 411.
- (31) الأصول 2/ 31.
- (32) انظر الإيضاح في شرح المفصل 1/ 443، وشرح الكافية للرضي 3/ 412.
- (33) الإيضاح في شرح المفصل 1/ 443.
- (34) شرح الكافية 3/ 412 وانظر 2/ 295.
- (35) شرح الكافية للرضي 3/ 412.
- (36) شرح المفصل لابن يعيش 3/ 50.
- (37) انظر شرح الجمل لابن عصفور 1/ 198، وتوضيح المقاصد والمسالك 3/ 145، والارتشاف 4/ 1919.
- (38) شرح الكافية الشافية 3/ 1160.
- (39) انظر الارتشاف 3/ 1571، والهمع 1/ 238، وشرح الأشموني للألفية 1/ 415.
- (40) الكتاب 1/ 370.
- (41) المقتضب 3/ 234.
- (42) المصدر السابق 4/ 312.
- (43) انظر شرح التسهيل 2/ 328، ولارتشاف 3/ 1571.
- (44) انظر شرح الكافية للرضي 1/ 210، والارتشاف 3/ 1571، وشرح الألفية للأشموني 1/ 415.
- (45) انظر الارتشاف 3/ 1571 وشرح الألفية للأشموني 1/ 415.
- (46) انظر الارتشاف 3/ 1571 وشرح الألفية للأشموني 1/ 415.
- (47) سبق تخريجه في هامش رقم (17).
- (48) سبق تخريجها في هامش رقم (27).

- (49) سبق تخريجه في هامش رقم (27).
- (50) انظر شرح الجمل 1 / 560.
- (51) انظر حاشية الشيخ ياسين 2 / 67.
- (52) انظر الكتاب 1 / 110.
- (53) لسان العرب مادة (قَدَر) مج 5 / 3546.
- (54) البسيط لابن أبي الربيع 2 / 1054.
- (55) انظر شرح الكافية الشافية 2 / 1034، وشرح الكافية للرضي 3 / 421، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس، والارتشاف 2 / 993.
- (56) البسيط لابن أبي الربيع 2 / 1054.
- (57) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج 7 ج 4 ق الثاني ص 3.
- (58) انظر البسيط 2 / 1054 - 1055.
- (59) المصدر السابق.
- (60) انظر الكتاب 1 / 111 وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 79، والمساعد 2 / 192.
- (61) انظر الكتاب 1 / 112 شرح التسهيل لابن مالك 3 / 79، وشرح الكافية للرضي 3 / 421، والمساعد 2 / 193. والبوائك: جمع بائكة وهي السِّيمان من الإبل.
- (62) البيت لأبي طالب انظر: الكتاب 1 / 111، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 71، واللاؤاء: الشدة، والدارع: لابس الدرع.
- (63) البيت للفُلاح بن حزن في: الكتاب 1 / 111 والتبصرة للصيمري 1 / 225، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 1 / 70، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 79، والجلال: جمع جُل وهي الدروع، والحوالف: جمع خالفه وهي عماد البيت.
- (64) البيت لأبي طالب بن عبد المطلب انظر: الكتاب 1 / 111، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 70، وأوضح المسالك 3 / 198، وهمع الهوامع 2 / 97.
- (65) البيت في ديوانه ص 176 وانظر شرح المفصل لابن يعيش 6 / 73، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 81، وشرح الكافية الشافية 2 / 1040 والجحاش: جمع جحش وهو ولد الأتان، والكرملين: اسم ماء في جبل طيء، والفديد: الصوت.
- (66) انظر المساعد 3 / 305 - 306.
- (67) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج 7 ق 2 ج 4 ص 96 - 98.
- (68) انظر مبحث نيابة (أفعل) عن الصفة المشبهة ص: 26.

- (69) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3/ 60 - 61.
- (70) انظر أوضح المسالك 3/ 265، وحاشية الصبان مج 2 ج 3/ 37- والناقص: يزيد ابن الوليد، والأشج: عمر بن عبد العزيز.
- (71) انظر المساعد 2/ 179.
- (72) انظر المساعد 2/ 190.
- (73) انظر المساعد 2/ 190، وشفاء العليل للسلسلي 2/ 622 واللسان (لم) 5/ 4077 ورجل مَلَمَ بمعنى: يلم القوم أي: يجمعهم، ورجل مَلَمَ مَعَمَ: إذا كان يصلح أمور الناس ويعم الناس بمعرفه.
- (74) ورد الرجز منسوباً لرؤبة في اللسان مادة (لم) 5/ 4077.
- (75) انظر الخصائص 2/ 220، والمساعد 2/ 190، وشفاء العليل 2/ 622.
- (76) انظر الخصائص 2/ 220، وأورس الرمث، أي: اصفرّ ورقه. والرمث: شجر من الحمض.
- (77) انظر المصدر السابق.
- (78) انظر المصدر السابق.
- (79) انظر أدب الكاتب 612، وأغضى الليل: عمّ ظلامه كل شيء.
- (80) البيت في ديوانه ص 82، والمقتضب 4/ 179، وأدب الكاتب 612.
- (81) الصاحي 367.
- (82) قطّ السعر يَقُطُّ بمعنى غلا.
- (83) انظر معاني القرآن للأخفش 2/ 613.
- (84) معاني القرآن للأخفش 2/ 613، وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 242، والصاحي 367، 396، 367، وفقه اللغة 215، والبرهان للزركشي 2/ 285.
- (85) انظر الصحاح مادة (ستر) 2/ 676، والبرهان 2/ 286، والبحر المحيط 6/ 39.
- (86) انظر معاني القرآن للفراء 2/ 170، وفقه اللغة، وتفسير غير القرآن لابن قتيبة 274.
- (87) انظر إعراب القرآن للنحاس 3/ 22.
- (88) الكشاف 2/ 415.
- (89) شرح الكافية للرضي 3/ 415.
- (90) من أُلْفَج الرجل بمعنى أفلس.
- (91) لم أعر على مادة (لفج) أو (ألفج) في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، وقد ذكر هذا الحديث ابن عقيل في المساعد/ 190.
- (92) انظر شرح الكافية للرضي 3/ 415، والمساعد لابن عقيل 2/ 190.

- (93) أدب الكاتب 612.
- (94) انظر المساعد 2 / 179.
- (95) كتاب سيبويه 4 / 43.
- (96) ينظر الارتشاف 4 / 1919.
- (97) المصدر السابق 4، 1919.
- (98) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم مج 6 ق 2 ج 3- ص: 171 - 175.
- (99) × ذكر هذه الشواهد الزركشي في برهانه، 2 / 287، ولم يذكرهن الشيخ عزيمة.
- (100) انظر شرح التسهيل 3 / 88، 2، والارتشاف 5 / 88، 22، والمساعد 2 / 209.
- (101) انظر المصدر السابق.
- (102) انظر الصاحي 396، وشرح الكافية للرضي 3 / 333.
- (103) انظر شرح التسهيل 3 / 88، وشرح الكافية الشافية 4 / 2229، والارتشاف 5 / 88، 22، وأوضح المسالك 3 / 221.
- (104) انظر شرح الألفية لابن الناظم 442.
- (105) هكذا ورد النص في المساعد 2 / 209، وشفاء العليل للسلسلي 2 / 632.
- (106) شرح ابن عقيل 2 / 131.
- (107) شرح الكافية الشافية لابن مالك 4 / 2229.
- (108) انظر شرح التسهيل 3 / 87، وأوضح المسالك 3 / 221، والمساعد 2 / 209 وشرحه للألفية 2 / 130.
- (109) انظر المساعد 3 / 305.
- (110) انظر دراسات لأسلوب القرآن ج 6، ق 2، ج 3 / 439.
- (111) انظر مجمع الأمثال للميداني 1 / 337.
- (112) البيت لعبد الرحمن بن حسان، ونسبه ابن بري لنهار بن توسعة، انظر الكامل للمبرد 1 / 23، واللسان مادة (ظنن) 4 / 2763 وظنين بمعنى مُتهم.
- (113) البيت لعبيد بن أيوب كما جاء في حاشية الكامل 1 / 440، والعبيط: الطري من اللحم، والخرادل: القطع.
- (114) البيت بلا نسبة في الكامل 3 / 1151، والمنين: الجبل الضعيف.
- (115) البيع لعدي بن الرعاء في الأزهية ص 82، 94، وشرح التصريح 2 / 21، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك 3 / 59، وهمع الهوامع 2 / 38، وشرح الأشموني 2 / 480.
- (116) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك 4 / 1740 1739، وشرح الكافية للرضي 3 / 32، والمساعد 3 / 301، والهمع 2 / 170. ورغوثة بمعنى مرضوعة.

- (117) البحر المحيط 2 / 451.
- (118) البحر المحيط 3 / 413.
- (119) البحر المحيط 3 / 140، ولم أقف عليه في (النشر) لابن الجزري وإتحاف فضلاء البشر للدمياطي.
- (120) البيت لعنترة، انظر ديوانه ص 193 وانظر إعراب القرآن للنحاس 3 / 406، وشرح المفصل لابن يعيش 3 / 55، 24 / 6، والمقاصد النحوية للعيني 4 / 487.
- (121) الخصائص 2 / 216 وانظر دب الكاتب 613. وأكّره الله: أصابه بالكزاز وهو تشنُّج يصيب الإنسان من شدة البرد، وأرضه وأضاده: أصابه بالركام.
- (122) البيت لخفاف بن ندبة انظر ديوانه ص 33 والمحتسب 2 / 242، والخصائص 2 / 216، وجمع الهوامع 2 / 84.
- (123) انظر ديوانه ص 191 والخصائص 2 / 216، وأدب الكاتب 316، وتوضيح المقاصد 389، والمساعد 2 / 189.
- (124) البيت بلا نسبة في الخصائص 2 / 217، والأشباه والنظائر 2 / 405.
- (125) البيت لهند بنت أبي سفيان في شرح المفصل لابن يعيش 1 / 32، وهو بلا نسبة في الخصائص 2 / 217، والأشباه والنظائر 2 / 405. وخذبة: ضخمة.
- (126) الخصائص 2 / 217، وانظر أدب الكاتب 613.
- (127) انظر الخصائص 2 / 218.
- (128) شرح التسهيل لابن ملك 3 / 70.
- (129) معاني القرآن للفراء 3 / 255.
- (130) انظر المصدر السابق.
- (131) معاني القرآن للفراء 3 / 255.
- (132) فقه اللغة للثعالبي 215.
- (133) البيت بلا نسبة في الصاحبي 361، ونسب لجابر في اللسان مادة (ومق) ولجبر في فقه اللغة وسر العربية 215، والواوِيق: اسم فاعل من وَمَقَهُ يَمَقُّهُ وَمَقًا وَمَقَهُ أَي: أحبه.
- (134) البيت غير منسوب في الصاحبي 367 وإصلاح المنطق ص 41 والمساعد 2 / 190، ونسبه ابن بري لنانحة همام بن مرة بن دُهل بن شيبان انظر اللسان مادة (أشر) 1 / 85، وأَشْرَتْ الخشبة أَشْرًا ووَشْرَتْهَا إِذَا شَقَقْتَهَا مثل نَشْرَتْهَا ونَاشَرَتْ: اسم رجل.
- (135) البيت بلا نسبة في البحر المحيط 5 / 227، واللسان مادة (فتن) 5 / 3345، وروح المعاني مج 6 ج 22 / 60.

- (136) البيت للحطيئة، انظر: ديوانه ص54، وشرح الشافية 4 / 120، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 15، والبحر المحيط 5 / 227، وروح المعاني مج6 ج22 / 60.
- (137) الصاحي 366.
- (138) انظر البحر المحيط 8 / 449.
- (139) انظر معاني القرآن للأخفش 2 / 577، والتبيان للعكبري 2 / 70، 1281، 1237، وشرح الكافية للرضي 2 / 415، والبحر المحيط 5 / 227، 8، 319، 449، والدر المصون 10 / 434، 753.
- (140) انظر شرح الكافية للرضي 3 / 415.
- (141) انظر التبيان للعكبري 2 / 1281، 1237، والبحر المحيط 5 / 227، 8 / 449، والدر المصون 10 / 434.
- (142) انظر البحر المحيط 5 / 227.
- (143) انظر البحر المحيط 8 / 449.
- (144) انظر التبيان في إعراب القرآن 2 / 1281.
- (145) انظر الدر المصون 10 / 434.
- (146) انظر شرح التسهيل لابن مالك 3 / 88، والمساعد 2 / 208 - 209، وشفاء العليل 2 / 632.
- (147) انظر البحر المحيط 1 / 326.
- (148) انظر الارتشاف 5 / 2287.
- (149) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج7 ق2 ج4 ص: 57.
- (150) المصدر السابق مج6 ق2 ج3 ص174.
- (151) انظر البحر المحيط 4 / 233.
- (152) انظر الإتحاف 268.
- (153) انظر البحر المحيط 2 / 501.
- (154) المصدر السابق 8 / 209 وقد قرأ بها مجاهد وأبو عثمان النهدي.
- (155) أورد الشيخ عزيمة الآية الكريمة ضمن شواهد ما جاء على فعل بمعنى مفعول، ولم أقف مع بحثي على من قرأ بها.
- (156) انظر البحر المحيط 8 / 330، والإتحاف 424.
- (157) انظر البحر 6 / 315، والإتحاف 312.
- (158) انظر البحر 3 / 439، والإتحاف 198.
- (159) انظر إعراب القراءات الشواذ للعكبري 2 / 380، والبحر 7 / 348.

- (160) انظر البحر المحيط 8 / 330.
- (161) المصدر السابق 3 / 439.
- (162) المصدر السابق 6 / 287 وقد قرأ بها الحسن وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى.
- (163) المصدر السابق 3 / 439.
- (164) انظر دراسات لأسلوب القرآن مج 6 ق 2 ج 3 ص 172 - 174.
- (165) المرجع السابق مج 6 ق 2 ج 3 ص 471، 173.
- (166) المجاز لأبي عبيدة 2 / 121.
- (167) البيت بلا نسبة في المقتضب 3 / 247، والكامل 2 / 877، وشرح الكافية للرضي 3 / 459، وفي خزانة الأدب 3 / 500.
- (168) المقتضب 3 / 247.
- (169) المقتضب 3 / 245.
- (170) شرح الكافية الشافية لابن مالك 2 / 1142.
- (171) انظر أوضح المسالك 3 / 265.
- (172) شرح التسهيل 3 / 60.
- (173) شرح الكافية للرضي 3 / 459.
- (174) شرح الكافية للرضي 3 / 459.
- (175) المساعد 2 / 179.
- (176) دراسات لأسلوب القرآن مج 7 ق، ج 4 ص 122.
- (177) انظر المساعد 2 / 179.
- (178) انظر المصدر السابق.
- (179) البحر المحيط 7 / 165.
- (180) انظر المصدر السابق.
- (181) انظر شواهد ذلك كاملة في دراسات لأسلوب القرآن مج 7 ق 2 ج 4 ص 153 - 164.
- (182) انظر الصاحبي 434.
- (183) انظر ديوان الفرزدق 2 / 155، والصاحبي 434، وفقه اللغة 284، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 97.
- (184) البيت لمعن بن أوس، انظر ديوانه ص 39، والمجاز 2 / 121، والكامل 2 / 876، والمقتضب 3 / 264.
- (185) البيت للأحوص، انظر ديوانه ص 166، والكتاب 1 / 380، والمقتضب 3 / 267، 233، والمجاز 2 / 121.

- (186) البيت للفرزدق في شرح التصريح 2 / 102، والمقاصد النحوية 4 / 57، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك 3 / 61، والارتشاف 5 / 2326، والمساعد 2 / 179.
- (187) سبق تخريجه في هامش رقم (167).
- (188) البيت لجميل في (البحر المحيط) 2 / 262، كذا قال السيد أحد صقر في (الصاحي) 434، ولم أجده في ديوانه.
- (189) البيت بلا نسبة في الصاحي 434. وهو لبشر بن أبي خازم في ديوانه 81، ومعجم ما استعجم للبكري 2 / 670، انظر الصاحي هامش (1) ص 434. وأصقبت بها: قربتها وأدنتها. وركوبه: ثنية معروفة صعبة المركب.
- (190) البيت بلا نسبة في شرح الكافية للرضي 3 / 459، وذكر المحقق بأنه في مدح عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب.
- (191) البيت لامرأة من العرب في المقاصد النحوية بهامش الخزانة 3 / 184، والخصائص 3 / 103، والصاحي 394، والأمال لابن الشجري 2 / 105.
- (192) البيت للفرزدق في ديوانه 2 / 212، وانظر المقتضب 4 / 313، والكمال 1 / 155، وشرح ألفية ابن معط 2 / 1298، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 50.
- (193) البيت لبشر بن أبي خازم، وهو في ديوانه ص 142، وانظر شرح ألفية ابن معط 2 / 1298، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 51، والمساعد 2 / 631.
- (194) انظر الكامل 1 / 156، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 50، والإيضاح 1 / 629، والمساعد 2 / 631.
- (195) الإيضاح 1 / 629.
- (196) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم مج 6 ق، ج 3 ص 151 - 155.
- (197) انظر الإيضاح لابن الحاج 1 / 629، والمساعد 2 / 630، وشفاء العليل للسلسلي 2 / 864.
- (198) انظر المساعد 2 / 630، وشفاء العليل 2 / 864.
- (199) انظر شرح المفصل لابن يعيش 6 / 50، والمساعد 2 / 630، وشفاء العليل 2 / 864.
- (200) لسان العرب مادة (رفع) 3 / 691.
- (201) الكتاب 4 / 97.
- (202) انظر شرح المفصل لابن يعيش 6 / 52.
- (203) انظر المساعد 2 / 630.
- (204) معاني القرآن 3 / 173.
- (205) معاني القرآن للأخفش 2 / 712.

- (206) انظر شرح المفصل لابن يعيش 6 / 53، وشرح الكافية الشافية 4 / 2247، والمساعد 2 / 630، والهمع للسيوطي 2 / 168.
- (207) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب 1 / 629.
- (208) الصاحي 395.
- (209) المصدر السابق.
- (210) نسب البيت للشماخ في الصاحي 395، وللأخطل في اللسان مادة (عرك) 4 / 2912، وهو كما ذكر السيد أحد صقر في ديوانه ص 148. والعريكة: النفس.
- (211) البيت بلا نسبة في الصاحي 395، واللسان مادة (جلد) 1 / 654.
- (212) البيت نسبة ابن مالك لعقمة في شرح التسهيل 3 / 107، وذكر محققاً الشرح بأنه نسب للشماخ، كما نسب لامرئ القيس لأنه في ديوانه وإنما هو - كما قال - لعقمة بن عبده التميمي.
- (213) انظر البحر المحيط 5 / 240.
- (214) انظر البحر المحيط 2 / 355. وقد قرأ بها عبد الله بن مسعود.
- (215) الكتاب 4 / 95.
- (216) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص 184، ولوالده مالك بن أبي بن كعب في الكتاب 4 / 96، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 55، وبلا نسبة في الخصائص 1 / 367، والإيضاح لابن الحاجب 1 / 630.
- (217) البيت في ديوانه ص 132، وانظر الكتاب 4 / 94، والخصائص 1 / 367، وشرح المفصل، لابن يعيش 6 / 55.
- (218) البيت في ديوانه ص 25، والكتاب 4 / 97، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 54.
- (219) البيت بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 6 / 53، وشرح الأشموني على الألفية 2 / 571.
- (220) بيت عقمة في ديوانه ص 42، والخصائص 1 / 368، وشرح المفصل لابن يعيش 6 / 54، والإيضاح لابن الحاجب 1 / 620. وترادي: تراود، والدمن: جمع دمنة وهو البعر والتراب القذى. والمندى: رعي الإبل قليلاً حول الماء ثم ورودها ثانية للشرب.
- (221) بيت الحارث في ديوانه ص 91، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 124، وشرح الكافية الشافية 4 / 2248، والمساعد 2 / 239.

## المصادر والمراجع

1. إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر لأحمد بن محمد الدمياطي البناء، تصحيح: علي محمد الضباع، بيروت: دار الندوة الجديدة - دون تاريخ.

2. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي - ت: د. رجب عثمان محمد - ط1 - القاهرة: مكتبة الخانجي - 1418هـ / 1998م.
3. أدب الكاتب لابن قتيبة - ت: محمد الدالي - ط2 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1405هـ.
4. الأشباه والنظائر في النحو - لجلال الدين السيوطي - ت: د. عبد العال سالم مكرم - ط1 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1406هـ / 1985م.
5. إعراب القراءات الشواذ للعكبري، ت: محمد السيد عزوز - ط1 - بيروت: عالم الكتب - 1417هـ - 1996م.
6. إعراب القرآن - لأبي جعفر النحاس ت: د. زهير غازي زاهد - ط2 - بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - 1405هـ.
7. أمالي ابن الشجري - لهبة الله بن الشجري - ت: د. محمود الطناحي - القاهرة: مكتبة الخانجي - دون تاريخ.
8. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري - ت: الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العربية - 1415هـ - 1994م.
9. الإيضاح في شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش - مصور - بيروت: عالم الكتب.
10. البرهان في علوم القرآن - لبدر الدين الزركشي - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم - بيروت: دار المعرفة - دون تاريخ.
11. البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع - ت: د. عياد الثبتي - ط1 - بيروت، دار الغرب الإسلامي - 1407هـ.
12. التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمري - ت: د. فتحي أحمد علي الدين - ط1 - دمشق دار الفكر - 1402هـ.
13. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري - ت: علي البجاوي - القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه - دون تاريخ.
14. تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي - ت: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض وغيرهما - ط1، بيروت: دار الكتب العلمية - 1413هـ - 1993م.
15. تفسير غريب القرآن لابن قتيبة - ت: السيد أحمد صقر - بيروت، دار الكتب العلمية 1398هـ / 1978م.
16. توضيح المقاصد والمسالك للمراي - ت: د. عبد الرحمن سليمان - ط2 - القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية - دون تاريخ.
17. حاشية الشيخ ياسين - مصورة، دار الفكر - دون تاريخ.

18. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لمحمد علي الصبان- تصحيح: مصطفى حسين أحمد- بيروت: دار الفكر- دون تاريخ.
19. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي- ط1- مصورة- بيروت: دار صادر- دون تاريخ.
20. الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني- ت: محمد علي النجار- ط2- مصورة- بيروت: عالم الكتب- 1402هـ.
21. دراسات لأسلوب القرآن للشيخ محمد عزيمة- القاهرة: دار الحديث- بدون تاريخ.
22. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي- ت: د. أحمد الخراط- ط1- دمشق: دار القلم- 1407هـ.
23. روح المعاني لمحمود الألوسي البغدادي- دار الفكر- 1408هـ/ 1980م.
24. شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحمالوي- تعليق: علاء الدين عطية- ط5- دار البيروتي- 1423هـ.
25. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- ت: الشيخ محمد محي الدين- طبعة جديدة- صيدا- بيروت: المكتبة المصرية- 1415هـ/ 1995م.
26. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك- القاهرة: دار إحياء الكتب العربية- دون تاريخ.
27. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم- ت: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد- بيروت: دار الجيل- دون تاريخ.
28. شرح ألفية ابن معط لابن القواس- ت: د. علي موسى الشوملي- ط1- الرياض: مكتبة الخريجي- 1405هـ.
29. شرح التسهيل لابن مالك- ت: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون- ط1- القاهرة: هجر- 1410هـ.
30. شرح الجمل لابن عصفور الإشبيلي- ت: د. صاحب أبو جناح- مصورة- مكة: مكتبة الفيصلية- دون تاريخ.
31. شرح الشواهد للعيني- القاهرة: دار إحياء الكتب العربية- دون تاريخ.
32. شرح الكافية لرضي الدين الاسترابادي- تصحيح: يوسف حسن عمر طبعة جديدة مصححة- منشورات جامعة بن غازي- دون تاريخ.
33. شرح الكافية الشافية لابن مالك- ت: د. عبد المنعم هريدي- ط1- دار المأمون للتراث- 1402هـ.

34. شفاء العليل في إيضاح التسهيل لابن عبد الله السلسيلي - ت: د. عبد الله الحسيني - ط1 - مكة: الفيصلية - دون تاريخ.
35. الصحابي لأبي الحسين بن فارس - ت: السيد أحمد صقر - القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي - 1977م.
36. الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - ط2 - بيروت - 1399هـ / 1979م، دار العلم للملايين.
37. فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور الثعالبي - بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة - دون تاريخ.
38. القاموس المحيط للفيروز آبادي - القاهرة: دار الحديث - دون تاريخ.
39. الكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد - ت: د. محمد أحمد الدالي ط2 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1413هـ - 1993م.
40. الكتاب لسبويه - ت: الشيخ عبد السلام هارون - بيروت: عالم الكتب - ط5 - 1385هـ.
41. الكشاف لأبي القاسم جار الله الزمخشري - مصور - بيروت: دار المعرفة - دون تاريخ.
42. لسان العرب لابن منظور - ت: عبد الله الكبير، محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي - القاهرة: دار المعارف - دون تاريخ.
43. مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى تعليق: محمد فؤاد سزكين - ط1 - بيروت: مؤسسة الرسالة - 1401هـ.
44. مجمع الأمثال لأحمد بن محمد الميداني - ت: محمد أبو الفضل إبراهيم ط2 - بيروت: دار الجيل - 1407هـ.
45. المحتسب لأبي الفتح عثمان بن جني - ت: د. عبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف - القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية - دون تاريخ.
46. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل - ت: د. محمد كامل بركات - دمشق - دار الفكر - 1980م.
47. معاني القرآن للأخفش - ت: د. عبد الأمير الورد - ط1 - بيروت: عالم الكتب - 1405هـ.
48. معاني القرآن للفراء - ت: محمد علي النجار وآخرين - مصور - بيروت: دار السرور - دون تاريخ.
49. معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج - ت: د. عبد الجليل شلبي - ط1 - بيروت: عالم الكتب - 1408هـ.
50. معجم المصطلحات النحوية والصرفية - د. محمد سمير اللبدي - ط1 - بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان - 1405هـ - 1985م.
51. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية - د/ إميل بديع يعقوب - ط1 - بيروت: دار الكتب العلمية - 1413هـ - 1992م.

52. المقتضب لأبي العباس المبرد- ت: الشيخ عبد الخالق عزيمة- القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-  
دون تاريخ.
53. النشر في القراءات العشر لابن الجزري- مصورة- بيروت: دار الكتب العلمية- دون تاريخ.
54. همع الهوامع لجلال الدين السيوطي- تصحيح: السيد محمد بدر الدين النعساني- ط1- مصور- القاهرة:  
مكتبة الكليات الأزهرية- 1327هـ.